الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والإقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

البحوث العلمية

السنة الثالثة عشرة العدد السابع والأربعون 2015 م

التكاليف الاقتصادية لغياب إحساس الانسان العراقي بالمواطنة

أ.م.د. قصي عبود فرج الجابري* أ.م.د. انعام مزيد**

المستخلص

لقد أكتسب مفهوم المواطنة دلالاته عبر ظروف تأريخية صقلته وخصته بخصائص جعلت منه مفهوما مختلفا عما سواه ، فالمواطنة الصالحه ثروة للأوطان وقوة تنظم العلاقة بين المصلحة الخاصة والعامة ، وإن هذه المواطنة تنمو وتكبر عندما تكون الدولة قادرة على توزيع الثروات بشكل عادل وقادرة على توفير وحماية حقوق الفرد المادية والمعنوية . كما إن ممارسة مبدأ المواطنة على أرض الواقع تتطلب توفير حد أدنى من هذه الحقوق للمواطن حتى يكون للمواطنة معنى، ويتحقق بموجبها انتماء المواطن، وولاؤه لوطنه، وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه ؛ نتيجة شعوره بالإنصاف . وإن غياب هذه الحقوق سوف تؤدي إلى سيادة مفهوم المواطنه الناقصة التي تعني فيما تعني إستناد الفرد إلى جماعات محدده ليكونوا هم المرجعية الأولية ولتزاح المواطنة العامة وتأتي بعدها مرجعية ثانوية الأمر الذي يترتب عليه الكثير من التكاليف الاقتصادية

لقد أستهدف البحث تشخيص جوانب الخلل في العلاقة مابين الحكومات العراقية والمواطن العراقي من أجل الاسترشاد بها في وضع رؤية مستقبلية لعلاقة صحيحة تقوم على أساس المواطنة .

ومن خلال ما جاء من مضامين البحث تم تشكيل أنموذج قياسي لقياس أثر العوامل المؤثرة في المواطنة . ولقد ظهر من النموذج عدة عوامل تؤثر بشكل حاسم في المواطنة ومنها عامل الفقر، إذ ظهر من خلال الأنموذج ان للفقر أثر في تقوية الصراع وتعزيز تدهور الوضع الأمني . وكذلك الفساد والذي يؤثر بشكل تراكمي في تفعيل الشعور بالمواطنة الناقصة

كما بين أنموذج المقدر أن لتدهور الوضع الأمني آثاراً تراكمية أيضاً . بمعنى ان التدهور الحالي في الوضع الأمني ، وطالما لم تتمكن الحكومة من الحد منه ، سيؤدي بذاته إلى المزيد من التدهور في الوضع الأمني . وقد جاء البحث بجملة توصيات أبرزها ضرورة بناء ستراتيجية للسلام الوطني والأهتمام بظاهرة الفقر في العراق والعمل بسياسات حكومية بأقل الأعباء ووضع ستراتيجيات موثوقة لمحاربة الفساد وبناء ستراتيجية مواتية للتعليم .

Abstract

The concept of citizenship gained its connotations through its historical circumstances, featured it with the characteristics made it a different concept from what else. The good citizenship is a fortune for homelands, and the power of regulating the relationship between the private and the public interest, and that this citizenship grows when the state is capable of distribution of wealth in a justice, and able to provide and protect the physical and moral rights of the individual. As well as, the practice of the principle of citizenship on the ground required

* عميد كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

** عضو هيئة تدريس/جامعة النهرين

to provide a minimum of the rights of citizens in order to be a meaning for citizenship, which is achieved affiliation of the citizen, and loyalty to his homeland, and the positive interaction with its citizens; as a result of his sense of fairness. The absence of these rights will lead to the sovereignty of the concept of missing citizenship, which means that the individual is resting on the specific groups to be their primary reference and pushed the general citizenship, followed by a secondary one, which would entail a lot of the economic costs.

The research has targeted diagnosis of dysfunction between the Iraqi government and the Iraqi citizen relationship in order to serve as a guide in the development of a future vision of the true relationship based on citizenship.

Through what came from the contents of the research, it has been the formation of an econometric model for measuring the impact of factors affecting citizenship. It has emerged from the model several factors decisively affect the citizenship, including poverty factor, as demonstrated by the model that the poverty has an impact of the strengthening of conflict and the promotion of the deteriorating security situation. As well as corruption, which cumulatively affect the activation of the sense of missing citizenship.

The estimated model refers that the deteriorating security situation has, also, cumulative effects. The current deterioration in the security situation, as long as the government cannot reduce it, would, in itself, leads to a further deterioration in the security situation. The most important of research recommendations highlighted the need to build a national strategy for peace, attention to the phenomenon of poverty in Iraq, use of government policies with less burden, put reliable strategies to fight corruption, and build a strategy favorable to education.

المقدمة..

إن مفهوم المواطنة من المفاهيم القديمة في دلالاتها والحديثة في إستخدامها والذي ارتبط استخدامه في المجتمع الغربي بشكل كبير كتعبير عن الولاء والإنتماء ، هذا المفهوم الذي إكتسب دلالاته عبر ظروف تاريخية صقلته وخصته بخصائص جعلت منه مفهوما مختلفا عما سواه ، فالمواطنة الصالحة ثروة للأوطان وقوة تنظم العلاقة بين المصلحة الخاصة والعامة وان هذه المواطنة تنمو وتكبر عندما تكون الدولة قادرة على توزيع الثروات بشكل عادل وقادرة على توفير وحماية حقوق الفرد المادية والمعنوية فالحكومات لا تطاع لذاتها وإنما لاعتقاد الأفراد بإنها تحقق أهدافهم وتلبي طموحاتهم المادية والمعنوية ، وإذا ما تحقق ذلك فإن تغليب الولاء للوطن على الولاء الطائفي والعنصري والمصلحي يصبح أمراً واقعياً في هذا المجتمع ،وهذا ما يفتقره العراق طوال العقود الماضية من تشكيل تاريخ الدولة العراقية مما أدى إلى غياب إحساس الفرد العراقي بالمواطنة .

مشكلة البحث :-

ضياع حقوق المواطنة للفرد العراقي ولسنوات طويلة من قبل حكومات عراقية متعددة عجزت عن تضمين حقوق المواطنة في البناء المؤسسي للدولة العراقية المعاصرة .

فرضية البحث :-

إن غياب إحساس الانسان العراقي بالمواطنة له تكاليف اقتصادية تتحملها الموازنة العراقية.

هدف البحث :-

تشخيص جوانب الخلل في العلاقة مابين الحكومات العراقية والمواطن العراقي من أجل لاسترشاد بها في وضع رؤية مستقبلية لعلاقة صحيحة تقوم على أساس المواطنة .

منهجية البحث :

من اجل اثبات صحة فرضية البحث وبغية تحقيق الاهداف المتوخاة منه تم الاعتماد على إيجاد الترابط مابين المنهج النظري والمنهج الاستقرائي (التطبيقي) المبني على استنباط النتائج بعد استقراء الواقع الدستوري والسياسي ،وما هي تأثيرات العامل السياسي على الرفاهية الاقتصادية وهل أن غياب إحساس الانسان العراقي بالمواطنة رتبت تكاليف اقتصادية واجتماعية تحملتها الموازنة العراقية.

هيكلية البحث:

لتحقيق أهداف البحث في ضوء الفرضية الموضوعة فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور وكالآتي :-

أولا:- مفهوم المواطنة

ثانيا :- التكشف التاريخي لمفهوم المواطنة

ثالثا :- التكاليف الاقتصادية للمواطنة الناقصة

انتهاء باستنتاجات وتوصيات البحث

المطلب الأول:-مفهوم المواطنة Citizenship

بما أنه لا تتكشف دلالة المصطلح إلا بوساطة شرطين:
أولهما : مفهومه الذي اكتسبه في حقل معرفة ما عبر ظروف تاريخية معروفة.
وثانيهما : ندراجه في علاقات تفاعل مع مصطلحات مماثلة تبين مدى اختلافه عنها .
وإذ أن المفهوم لا يكون رمزاً ذا دلالة كاملة إلا حين يكون مدلوله محدداً معلوماً ذا مكان وزمان محددين فإن مفهوم المواطنة بحاجة إلى تحديد دلالاته واستكشاف مضامينه واستجلاء قيمه ومعالجة مفهومة على النحو التالي:

أ–المواطنة اصطلاحا.
ب–الجذور التاريخية للمواطنة.

أ-المواطنة اصطلاحا:-

ينسب مفهوم المواطنة في اللغة العربية إلى الوطن ، وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان ، والجمع أوطان ، ويقال وطن بالمكان وأوطن به أي أقام ، وأوطنه اتخذه وطناً ، وأوطن فلان أرض كذا أي اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيه .1 وجاء في لسان العرب(والجمع أَوْطان)، وأَوْطَنَهُ اتخذه وَطَناً يقال أَوْطَنَ فلانٌ أَرض كذا وكذا أَي اتخذها محلاً ومُسْكَناً يقيم فيها وفي التنزيل العزيز: ((لقد نصَرَكُمُ اللهُ في مَوَاطن كثيرة)) فالمواطن حسب هذا التعريف هو الإنسان الذي يستقر في بقعة أرض معينة وينتسب إليها ، أي مكان الإقامة أو الاستقرار أو الولادة أو التربية . واوتطنها أي أتخذها وطناً . ومواطنة : مصدر الفعل واطن بمعنى شارك في المكان إقام ومولداً لأن الفعل على وزن (فاعل) .
وقبل ان نبتديء بتعريف المواطنة لابد ان نميز بين مفهوم المواطنة وعدد من المفاهيم التي أعتبرها البعض مرادفا للمواطنة كمفهوم الجنسية والوطنية و حقوق الانسان وكما يأتي :-2

---

[1] أبن منظور ، لسان العرب،ط1 ،ج15 ، دار صادر للطبع والنشر ، بيروت ، سنة 2000 ، ص 239.
[2] للمزيد انظر الى :-أ.د. سامي مهدي العزاوي ، مفهوم المواطنة لدى الشباب العراقي، مركز أبحاث الطفولة والأمومة،ص5 -6 .

- المواطنة والجنسية [3].

إن المواطنة تعنى كلاً من العلاقات بين دولة ما والمواطن الفرد ؛ وكذلك العلاقات السياسية بين المواطنين أنفسهم، وإذا كان المواطن هو الشخص الذي ينتمي إلى وطن تربطه به علاقة من الإنتماء والولاء فإننا نجد أن المواطن الذى يعيش خارج بلده ويتمتع بجنسية دولة أخرى إلى جانب جنسية دولته يعانى من حالة اغتراب نفسي تعكس حالة من الإزدواجية لديه فى القيم والمعتقدات.

وتقُاس المواطنة استناداً إلى معيار أساسي هو الجنسية كرابطة قانونية وفقاً لهذه الرابطة له مجموعة من الحقوق كحق الترشيح والانتخاب وتولى الوظائف العامة، ومجموعة من الواجبات كأداء الخدمة العسكرية، وذلك دون النظر إلى دينه أو إلى أصله أو إلى جنسه.

لذلك فإنه من الأهمية بمكان ألا نخلط بين المواطنة والجنسية إذ إن الأولى تعبر عن الرابطة المعنوية بين الفرد ووطنه حتى لو كان يحمل جنسية مزدوجة ؛ أما الثانية فهى رابطة قانونية ترتب الالتزامات والواجبات وتمنح الحقوق والمميزات لمن يحملها. إلا أن ذلك لا يعنى إسقاط المواطنة على كل من يحملون جنسية ثانية إلى جانب جنسياتهم الأصلية ، وإلا عد ذلك نوعاً من إهدار الحقوق . وإن كان ذلك لا ينفى أن فى مثل هذه الحالات تتراجع قيم الانتماء لدى هؤلاء ، وتتراجع لديهم عناصر القوة النفسية للإنتماء للوطن خاصة فى فترات الأزمات .

- المواطنة والوطنية [4].

عرفت الموسوعة العربية العالمية كلاً من المواطنة والوطنية ،فالمواطنة هي "اصطلاح يشير إلى الإنتماء إلى أمة أو وطن" أما الوطنية فإنها "تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن. ويوحي هذا المصطلح بالتوحد مع الأمة "، كما تعرف بأنها "الشعور الجمعي الذي يربط بين أبناء الجماعة ويملأ قلوبهم بحب الوطن والجماعة، والاستعداد لبذل أقصى الجهد في سبيل بنائهما، والاستعداد للموت دفاعاً عنهما"

---

[3] . عبد الفتاح سراج ،*المواطنة والأمن القومى ،وثيقة الكترونية ،ص6*.m1771971.moontada.com/t5-topic .*n*

[4] الأستاذ الدكتور / فهد إبراهيم الحبيب ، تربية المواطنة : الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة،المنتدى العربي لعلم الاجتماع ،montadarab@yahoo.commontadarab@yahoo.com،ص4.

ولبيان الفرق بين مفهوم المواطنة والوطنية ومن اجل ان تتحول صفة المواطنة إلى صفة الوطنية لابد من اقتران شعور الفرد وعاطفته بالعمل الإيجابي الذي يقوم على المعرفة بحقائق الأمور والفكر الناقد لمواجهة المواقف ومعالجة المشكلات فبهذا الجانب العملي تحصل النتائج المادية التي تعود على الفرد بالنفع والارتياح والسعادة ، وعلى الجماعة بالتقدم والرقي

ومعنى ذلك أن صفة الوطنية أكثر عمقاً من صفة المواطنة أو أنها أعلى درجات المواطنة ، فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو لدولة معينة ، ولكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح هذه الجماعة أو الدولة وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة.وبمعنى اخر فإن الوطنية عملية فكرية والمواطنة ممارسة عملية أي مشاركة وقد يكون الإنسان مواطناً بحكم جنسيته أو مكان ولادته .... الخ ولكن ليس لديه وطنية تجاه المكان الذي يعيش فيه .

-المواطنة وحقوق الإنسان : [5]

يقصد بحقوق الإنسان فى عبارة وجيزة مجموعة الحقوق التى يحصل عليها الإنسان لمجرد كونه بشراً . وهذه الحقوق يعترف بها للإنسان بصرف النظر عن جنسيته ، أو ديانته ، أو أصله العرقى أو القومى ، أو وضعه الإجتماعى أو الإقتصادى . وهذه الحقوق قد تكون طبيعية يملكها الإنسان حتى قبل أن يكون عضواً فى مجتمع معين أى أنها تسبق الدولة ، وتسمو عليها ، وقد يكتسبها بعد أن يصبح عضواً فى الجماعة كالحق فى الانتخاب والحق فى الترشيح ، والحق فى تولى الوظائف العامة ، ومن السمات العامة لهذه الحقوق أنها لا يمكن العدول عنها ولا إنتزاعها من الفرد ؛ كما أنها غير محددة على سبيل الحصر لأنه يمكن إضافة حقوق جديدة تشتق من الحقوق الأساسية

ولعلنا من خلال هذه المقدمة أردنا أن نوصل لفكرتى حقوق الإنسان وحق المواطنة بإعتبار أن المواطنة من الحقوق الأساسية التى ترتبط بالإنسان منذ ولادته وإرتباطه بوطن معين . إذ يبدو فيما عرضنا سابقاً أن هذه الحقوق لا تكون مجرد منحة من السلطة بقدر ما تكون هبة ورخصة يتمتع بها الإنسان ولايحتاج فى ذلك إلى صكوك توفر له الحماية ؛ بقدر ما يحتاج إلى

[5] د.عبد الفتاح سراج ،مصدر سابق ص4-9.

إعتراف ووعى بهذه الحقوق لكى يسعى إلى الحفاظ عليها والوصول إلى غايتها من أجل ضمان العيش فى مجتمع يعترف للجميع بحقوق وإلتزامات تتساوى مع بعضها البعض .

تتميز المواطنة وفقاً للمفهوم المتقدم ، وباعتبارها من الحقوق الأساسية الهامة المرتبطة بالإنسان بمجموعة من " الصفات " الخاصة ، والتى يمكن أن نوجز أهمها فيما يأتي :

- المواطنة عدل وإخاء: أهم ما تسعى إليه المواطنة أن تكون للمرء حقوق وواجبات سياسية واجتماعية واقتصادية تستند إلى معايير وقواعد حاكمة تضبط هذه الحقوق ؛ وتسعى إلى ترسيخ التوازن بين جميع أفراد الوطن بدون تمييز.
- المواطنة حرية : تتأسس المواطنة على مفهوم الحرية الواعية والأخلاق المنضبطة والملتزمة بقوانين تحاسب بحزم كل خروج على الشرعية أو افتتاب على حقوق الآخرين وهى حرية يمارسها أبناء الوطن بشكل ديمقراطى منتظم يعي كل التحولات السياسية والفكرية والاجتماعية ؛ ولا يخرج عن مقومات الحياة الآمنة التي ينبغى أن تكون هي الغاية التى يسعى إليها الجميع مهما إختلفت توجهاتهم
- المواطنة قيمة أخلاقية وإنسانية راقية: فالمواطنة بهذه المفاهيم الأخلاقية لم تعد مجرد دلالة تعبر عن قوانين وحدود جامدة تمثل أطر الحياة داخل الدولة . وإنما هى ارتباط فكرى ووجدانى بروح هذه القيم والقوانين .
- المواطنة معيار موضوعى: يصعب أن تتحقق المواطنة – وفقاً للمفهوم المتقدم – بدون الاستناد إلى معيار موضوعى مسؤول يقوم على التفاهم بين أبناء الوطن الواحد ، وذلك من خلال الحوار الفاعل والذى يخلق حالة من الاحترام المتبادل للوصول إلى التعايش الإيجابى ، وفق رؤية متكاملة يسيطر عليها تكافؤ الفرص.
- المواطنة تقوم على المساواة: المساواة بوجه عام هى أن يتساوى الأفراد فى الحقوق والواجبات، فلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو العقيدة ..الخ، وهي مهمة كذلك لقيام مجتمع يتمتع بالسلم الأهلى.

ولقد برزت إتجاهات عديدة في تحديد دلالة المواطنة كل واحد يركز على جانب أو آخر ونستحضر جزءاً من هذه التعاريف وفق التقسيمات الآتية :-

أولا :-المواطنة باعتبارها حقا سياسيا:-

عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة (citizenship) بأنها (علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة ، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات ، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسيةً مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة) . وعرفت موسوعة الكتاب الدولي المواطنة بأنها (عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم ، وأن المواطنين لديهم بعض الحقوق ، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم) وعرفتها موسوعة كولير الأمريكية بأنها (أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً)[6].

2-المواطنة في قاموس علم الاجتماع:-

تم تعريف المواطنة بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة [7].

3-المواطنة من منظور نفسي:-

هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية" .أما مستويات الشعور بالمواطنة فهي :-

- شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة كالدم والجوار والموطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات وتقاليد ونظم وقيم وعقائد ومهن وقوانين وغيرها.
- شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر العصور ، وأنه مع جيله نتيجة للماضي وأنه وجيله بذرة المستقبل.
- شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها وانعكاس كل ما يصيبها على نفسه، وكل ما يصيبه عليها.

---

[6] ليث زيدان، مفهوم المواطنة في النظام لديمقراطي، وثيقة الكترونية
https://groups.google.com/d/topic/fayad61/Vo8GKipqdbY

[7] *راجع د. محمد عاطف غيث(قاموس علم الاجتماع) - دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية - 1995م - ص 56.*

- إندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه واحد حركة واحدة. .ومعنى ذلك أن مصطلح المواطنة يستوعب وجود علاقة بين الدولة أو الوطن والمواطن وأنها تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد، كما تستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة، والتأثير في الحياة العامة والقدرة على المشاركة في التشريع واتخاذ القرارات.[8]

4 ـ البعد الأمني في تفسير مفهوم المواطنة:ـ

الدرجة العالية التي يصل لها المواطن في انتمائه إلى الدولة كبديل عن الانتماء للقبيلة أو العشيرة أو الطائفة ، إذ يترتب على ذلك الإنتماء مجموعة من المعايير والحقوق والوجبات لكل من يتمتع بهذه الصفة، كالدفاع عن الوطن، والنظرة إلى الآخر، وصيانة المرافق العامة، والحرص على المصلحة الوطنية، وإدراك المواطن لواجباته في التصدي ومواجهة التحديات التي تواجه الدولة، . كما يحرص المواطن من خلال هذا البعد على تغليب الانتماء الوطني على الإنتماء الطائفي والقبلي، وتكريس ذلك سلوكيا بالممارسات اليومية، وإذا لم يتم كل ذلك ولم يلتزم المواطن بهذه المعايير فانه يقوم بتزوير وتحوير وتحريف المواطنة.

5 ـ البعد الفكري أساس لتفسير المواطنة:ـ

لا يمكن اعتبار مفهوم المواطنة هنا نتاجا لفكر واحد، بل هو نتاج جذور فكرية ونظريات وعقائد فكرية، وظروف متعددة أسهمت في تشكيل هذا المفهوم سواء على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي. فالمواطنة من هذا المنظور موروث خاص للإنسانية كافة، كما أنه يمثل رحلة البحث البشري للوصول إلى درجات عليا من الاستقرار والكرامة، وإنه نتاج حركة أفكار تنظيرية ذات مسارات طويلة تنشد الاستقلالية في أبعادها المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من أن هذا المفهوم ذو صفات وخصائص عالمية مشتركة، إلا أن مضامينه التفصيلية تمثل نتاج البيئة الثقافية والوطنية للدولة، حيث إن هذا المفهوم يؤكد على

[8] الأستاذ الدكتور / فهد إبراهيم الحبيب ، مصدر سابق ،-ص5.

الاختلافات بين الأفراد، والتعايش معهم واحترامهم، ويمنح الشرعية للتعددية، مع خصوصية إحتفاظ كل طرف بعاداته وتقاليده ونمط حياته، وهذا ما أكده العديد من الباحثين.)[9]

من مجمل ما تم عرضة من مفاهيم وأبعاد للمواطنة يمكننا التأكيد على أن مفهوم المواطنة متحرك، قد يضيق وقد يتسع، يضيق ليقتصر على نخبة ويتسع ليشمل نخبا، وقد يزداد إتساعا ليشمل كل المنتمين إلى الدولة. فالتطور الذي استجد على هذا المفهوم كان في الغالب في إتجاه توسيع قاعدة المواطنة، من خلال السماح لشرائح وطبقات من المجتمع بممارسة حقوقهم، والتوسع في ذلك لشمول كل الأفراد من الناحية العملية. موازيا للتطور الحاصل في اتساع قاعدة المشاركة، نجد نموا لهذا المفهوم في اتجاه تحول السلطة واتخاذ القرار، إذ يؤكد هذا المفهوم على أن السلطة وإتخاذ القرار لابد أن تتحول من يد شخص واحد إلى يد عامة المواطنين وفق الآليات الديمقراطية.

من هنا تبرز أهمية هذه القضية وما تمثله من تحد كبير يواجه الدولة الحديثة، فإذا لم تتمكن الدولة من بناء مواطن فاعل ومسؤول ومدرك وواع لوجباته وحقوقه ومشارك في الحكم، فإنها ستنجرف إلى أوضاع وأشكال مختلفة من الفرقة وتشتت الولاءات، والانتماءات الضيقة التي بالتأكيد ستحتل الأولوية على حساب الوطن والمواطنة والانتماء، فالدولة الحديثة هي مشروع مجتمعي متكامل، على الرغم من وجود مؤسسات للحكم ودستور وجيش وقانون، إلا أنه يجب أن يتحقق تفاعل وتعاون وثيق بين المواطنين الذين هم مصدر السلطات، فلا دولة فاضلة، دون مواطن فاضل.

إن المواطنة تعني الولاء، وتعني الانتماء، وتعني الحفاظ على الوحدة الوطنية وتعني الإعتزاز بالهوية الوطنية. فهي مفهوم يشمل جميع المفاهيم الأخرى ذات الصلة. ولكن يزيد مفهوم المواطنة عن هذه المفاهيم في أن المواطنة تعبر بشكل مباشر عن حقوق وواجبات: حقوق المواطن من وطنه الذي ينتمي إليه والتي يفترض أن تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة والعطاء، وفي المقابل واجبات الفرد نحو هذا المجتمع ونحو هذا الوطن من حب وحماية والذود عنه ضد الأخطار، والعمل والجد والاجتهاد والمحافظة على ممتلكاته ومدخراته

---

[9] .حمود القشعان ود.يعقوب الكندري ومحمد الضويحي ، ممارستنا للهوية والمواطنة بمفهومها الجديد ،دراسة نشرت في جريدة افاق الكويتيةالعدد954العدد العاشر –يونيو 2012.

وأمواله والسعي نحو رفعته والإسهام نحو تقدمه ونموه. فالمواطنة ما هي إلا علاقة متبادلة بين الفرد والمجتمع وهذه العلاقة تتجسد في مجموعة من العلاقات الاجتماعية والسلوكية التي تربط الطرفين. فمفهوم المواطنة الحقة هي ما تضمن للفرد من خلال الدولة من عدالة اجتماعية وتحقيق قدر من المساواة، وفي المقابل عمل وجهد وسلوك اجتماعي يقابل هذا العطاء من الدولة. فهي علاقة اجتماعية تقوم بين الفرد والمجتمع أو الدولة، حيث تفترض هذه العلاقة حقوقا دستورية، وواجبات منصوص عليها قانونا، تهدف في جملتها تحقيق مقاصد مشتركة ومتبادلة بين الوطن والمواطن من جهة، وبين المواطنين أنفسهم من جهة أخرى)[10]هذه الحقوق والواجبات التي يمكن تمثيلها بالآتي:- [11]

أولا:- الحقوق الأساسية للمواطنة :يترتب على المواطنة ثلاثة أنواع رئيسة من الحقوق والحريات التي يجب ان يتمتعبها جميع مواطني الدولة دونما تميز من أي نوع ولا سيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس ، أو اللغة ، أو أي وضع آخر ، وهذه الحقوق كمامبين أدناه:

1- الحقوق المدنية : وهي مجموعة من الحقوق تتمثل في حق المواطن في الحياة وعدم اخضاعه للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو الحاطة بالكرامة وعدم إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي مواطن دون رضاه ، وعدم استرقاق أحد أو اخضاعه للعبودية وعدم إكراه أحد على السخرة أو العمل الإلزامي ، والاعتراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الآخرين ، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفاً ، وحق كل مواطن في الملكية الخاصة ، وحقه في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة اليها وحق كل مواطن في المساواة أمام القانون ، وحقه في أن يعترف له بالشخصية القانونية وعدم التدخل في خصوصية المواطن أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته وحق كل مواطن في حماية القانون له ، وحق التعاقد لكل مواطن في الدولة ، وحقه في

[10] المصدر السابق نفسه .
[11] ليث زيدان ،مصدر سابق،،ص4-6.

حرية الفكر ، والوجدان والدين واعتناق الآراء وحرية التعبير وفق النظام والقانون ، وحق كل طفل في اكتساب جنسيته.

2- الحقوق السياسية :وتتمثل هذه الحقوق بحق الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات والترشيح ، وحق كل مواطن بالعضوية في الاحزاب وتنظيم حركات وجمعيات ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي .

3- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :-وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساساً بحق كل مواطن في العمل والحق في العمل في ظروف منصفه والحرية النقابية من حيث تكوين النقابات والانضمام إليها والحق في الإضراب ، وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كل مواطن بحد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية والحق في الرعاية الصحية والحق في الغذاء الكافي والحق في التامين الاجتماعي والحق في المسكن والحق في المساعدة والحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة والحق في خدمات كافيه لكل مواطن ، وتتمثل الحقوق الثقافية بحق كل مواطن بالتعليم والثقافة.

ثانيا :- الواجبات الأساسية للمواطنة :-

تعتبر الواجبات المترتبة على المواطنه نتيجة منطقية في ظل نظام حقيقي يوفر الحقوق والحريات الأساسية المترتبة على المواطنة لجميع المواطنين و بشكل متساوي ، و التي يجب أن يؤديها المواطنين أيضا بشكل متساوي بين الجميع وبدون تمييز فهي علاقة تبادلية والهدف منها هو مصلحة الفرد والدولة وتحسين الأوضاع في المجتمع وتطويره نحو الأفضل وتتمثل هذه الواجبات بما يلي :

1-واجب دفع الضرائب للدولة :- فالمواطن عندما يلتزم بهذا الواجب يكون بالضرورة مساهماً في اقتصاد الدولة ، وبالتأكيد ان هذا الدعم في النهاية يعود إليه على شكل خدمات وحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية فالضمان الاجتماعي مثلا تستطيع الدولة توفيره من خلال هذه الضرائب التي تعد أحد الموارد الأساسية للدولة وبالتالي فهي ضرورية لاستمرارية الدولة والمجتمع.

2–واجب إطاعة القوانين :– فطالما أن القوانين تشرع عن طريق السلطة التي يقرهـا الشـعب والمخولة بذلك قانوناً وطالما أن هذه القوانين ستطبق على الجميع بشكل متساو بدون تمييـز ، فالأمر الطبيعي أن يقوم المواطن باحترام هذه القوانين التي تحقـق بـدورها الأمـن والنظـام والحماية المطلوبة وستؤدي إطاعة القوانين إلى تحقيق المساواة والديمقراطية وتحقيق التكافـل الاجتماعي بين جميع المواطنين في الدولة .

3–واجب الدفاع عن الدولة :– وهو ما يسمى بواجب الخدمة العسكرية أو خدمـة العلـم فهـو واجب مطلوب من كل مواطن إذا طُلب منه التجنيد فهو بهذا الواجب يشارك بالدفاع عن وطنـه ومواطنيه في حالات النزاع أو الحرب وهو واجب منطقي لأنه سيدافع عـن دولـه حققـت لـه مواطنته ، من خلال ما وفرت له من حقوق وحريات وخدمات ، وسمحت لـه بالمشـاركة فـي الحكم ، بالإضافة إلى الشعور بالأنصاف من خلال تحقيق مبدأ المساواة بين أفـراد شـعبه ممـا يشكل بداخله ما يسمى بالإنتماء الوطني .إن المواطنة هي علاقة ذات جانبين لاتكتمل المواطنـة إلا بهما ،الجانب الأول يتمثل بكونها علاقة علمية بمعنى أن (المواطنة هي مصدر السـلطات لأي حكومة, وهي مجموعة حقوق لابد للسلطة من أن تؤديها لمواطنيها وهي واجبات على المواطن أن يؤديها باطاعتة للقانون لا بالخضوع المطلق للسلطة). ذلك الفهم العلمي ينفي عن السلطة أي معنى تقديسي فهي ليست حق مقدس للحاكم بل هي مجموعة الواجبات التي علـى السـلطة أن تؤديها للمواطن مقابل طاعة المواطن للقانون . والصفة الثانية الملازمة للمواطنة هي جانبهـا العملـي (التطبيقـي (المتمثـل فـي علاقـة التعاقـد بـين طـرفين همـا المـواطن (المحكوم)والسلطة(الحاكم) والتي تستوجب رضا المواطن مبرراً وشرطاً لوجود الحاكم).إن هـذه العلاقة –هي علاقة تبادلية لاتتم الا بألتزام كلا الطرفين بواجبات التعاقد ,وتختل هـذه الطبيعـة التبادلية حين يخفق أحد الطرفيين في اداء واجباتـه فـي العقـد فيخضـع الطـرف المقصـر (ووفق نصوصها التعاقدية وهي الدستور والقانون) لسلطة القانون وحكمه . ضمن هذا الجانـب العملي لعقد المواطنة يتمثل التزام المواطنين بإطاعتهم للقانون في مقابل التزام السلطة بإحقـاق النظام الاجتماعي وضمن نفس هذه العلاقة العملية تتحدد واجبات ومسؤوليات المواطنين.[12]

---

12 د.صميم القاضي،في موقف المواطنة العراقية: ضرورات نضج الحراك العفوي الى تحرك واع الحلقة-2،وثيقة الكترونية https://iraqfreevoice.wordpress.com

المطلب الثاني ..التكشف التاريخي لمفهوم المواطنة ..

إن مفهوم المواطنة قد قطع شوطا تاريخيا طويلا حتي اكتمل وبلغ غايته, بدأت مع التشكل الجنيني لمتغير المواطنة في دولة المدينة الإغريقية والرومانية, ثم تابع المتغير تطوره واكتماله عبر المراحل التاريخية المتتابعة, وبلغ قمة نضجه مع تأسيس الدولة القومية وفي عصر العولمة بدأ انفصال المواطنة عن الدولة القومية لصالح نمو المواطنة العالمية ،أما الدين الإسلامي فقد كان له نظرته الخاصة المتكاملة نحو المواطنة والمختلفه عن التدرج التأريخي الغربي للمفهوم الذي اختلفت الدول العربية في إتباعها له ومنها العراق ،هذه الاختلافات والدلالات التاريخية سوف يتم تتبعها وفق التقسيم الآتي :-

اولا:المواطنة في الغرب.
ثانيا:-المواطنة في الاسلام.
ثالثا:-المواطنة في العالم العربي ...العراق أنموذجا

أولا:المواطنة في الغرب

أ-المواطنة في الحضارتين اليونانية والرومانية

يرجع المفكرون الغربيون أصل استعمال مفهوم المواطنة الى الحضارتين اليونانية والرومانية ، فقد استعملت الألفاظ civis (المواطن) civitas (المواطنة) في هاتين الحضارتين لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد اليوناني والروماني.

فالمواطنة اليونانية كانت حقاً وراثياً محصوراً في أبناء أثينا من الرجال ولم تكن الإقامة مؤهلاً يعتد به لنيل حق المواطنة، فقد استثني من حق المواطنة الغرباء المقيمين والأطفال والنساء والعبيد المحررين وغير المحررين فقد كانوا جميعاً محرومين من الحق في المواطنة لذلك كان عدد المواطنين يتراوح ما بين(20 _ 40) ألف رجل فقط بينما يبلغ سكان اثينا ما بين (300 _ 400) ألف رجل ، و كانت المواطنة في الدولة الاثينية أكبر من مجرد حق في الاقتراع بل هي مسؤولية تتضمن حق المشاركة في حكم المدينة اليونانية بشكل فعلي ،أو على الأقل حضور الاجتماع الذي كان يعقد في المدينة للتباحث في شؤون الحياة العامة ، بمعنى أن المواطنين جميعاً كانت لهم الحقوق والواجبات السياسية نفسها ، والمساواة في تولي الوظائف

العامة ، ولم تكن هذه الحقوق مجرد حقوقاً نظرية بل كانت مطبقة بالفعل على أرض الواقع ولم تكن الوظائف السياسية وقفاً على أصحاب الثروات ومـــالكين الأراضـــي ، وأصـــحاب المكانـــة الاجتماعية ، فقد كانت حقاً لابسط مواطن اثيني وعلى الرغم من توفر المساواة السياســـية إلا أن المساواة الاجتماعية لم تكن متوفرة بين جميع المواطنين في المجتمع الاثينـــي القـــديم.[13]

وأتسعت المواطنة في عهد الرومان لتشمل سكان المناطق التابعة للرومان واســـتخدمت فـــي عهد الرومان كمكافأة لأولئك الذين دعموا روما في معاركها وحققوا الانتصارات لهـــا، ولـــذلك نظر الرومان للمواطنة على أنها مكانة قانونية للرومان وغيرهم، ولكنها كانت مكانة منقوصة؛ فالمشاركة السياسية كانت مقتصرة على المواطنين الرومان.

عليه فالمواطنة عند االيونان والرومان كانت إقصائية، فلم تكن المرأة، والأطفال، وكبار السن، والعبيد لهم الحق في المواطنة بل إن المواطنة كانت مقتصرة على الرجال، ولقد عبر أرســـطو عن ذلك في تعريفه للمواطنة بأنها: " أن تكون حاكما ومحكوما" ومعنى ذلك ينبغـــي أن يكـــون للرجل الحر سلطة على ملكيته الخاصه، وعلى أسرته، وعلى العبيد، ليكون مواطنا، ومـــن لا يتمتع بتلك السلطة فليس له الحق في المواطنة.وهنا يمكن تشخيص (بالمواطنه المحدوده)بمن يملكون السلطه والثروة[14].

ب–المواطنة في العصر الحديث:–

أن مفهوم المواطنة قد وجد محطة تطوره التالية في تشكل الدولة القومية نتيجة للصراع بـــين الملوك والكنيسة لسعيهم لنزع حق السيادة منها وإقرار استقلال الملوك الخارجي إزاء البابوات والأباطرة. ومنذ ذلك الحين أخذ مبدأ التمثيل النيابي وما صاحبه من حكم القانون في الإنتشـــار جغرافيا والتحسن نوعيا في دائرة الحضارة الأوروبية بفضل حدثين مهمين هما إعلان استقلال الولايات المتحدة في عام 1776 ، والمبادئ التي أتت بها الثورة الفرنسية في عام 1789 فكانا نقطة تحول تاريخية في مفهوم المواطنة من خلال ما جاء به إعلان الاستقلال مـــن ان النـــاس جميعاً ولدوا متساوين وان لهم حقوقاً أصيلة منذ خلقهم وان الشعب هو صاحب السيادة وهـــو

[13] ليث زيدان ،مصدر سابق ،ص2.

[14] د.سيف المعمري ، تصورات المعلمين عن المواطنة وتربيتها: دراسة تحليلية للأدب التربوي في ثلاث مناطق عالمية، **دراسات في المناهج وطرق التدريس**، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، عدد (157)، أبريل،2010. 213-234.

ما جاءت به مبادئ الثورة الفرنسية ، فاصبح أساس مفهوم المواطنة مبني على فكرة الشعب صاحب السيادة ، وفكرة وجود حقوق أساسية للفرد كأنسان أولا وكمواطن من أبناء الشعب ثانياً [15]. وأصبح الشعب يطالب بأن تكون السيادة للأمة, والسلطة للشعب وانقسم التطور الديموقراطي إلى مسارين, مسار الإصلاح الذي مثلته التجربة البريطانية ومنحي العنف الذي مثلته الثورتان الأمريكية والفرنسية اللتان احتفظ رجالهما بنظرية السيادة ولكنهم نقلوها بمميزاتها وخواصها من الملك إلى الأمة وجعلوا الأمة صاحبة السيادة بدلا من الملك.[16] وهو ما يعني طرح مفهومٍ جديد يقوم على العقد الاجتماعي ما بين أفراد المجتمع والدولة أو الحكم، وعلى آلية ديمقراطية تحكم العلاقة بين الأفراد أنفسهم بالاستناد إلى القانون. وعليه فقد ساد مفهوم المواطنة بعد أن كانت القبيلة أوالوحدة العضوية هي ذلك الإطار، الذي ترتبط علاقاته بالآخرين بناءً على موازين القوى ومنطق القوة أصلا، وأصبحت المواطنة هي الآلية للحد من الصراعات الإثنية، والعرقية، والاجتماعية، على قاعدة مبدأي عدم التميز والمساواة،إن المساواة المقصودة هي المساواة القانونية، أي مساواة الناس جميعاً أمام القانون من ناحية الحقوق والواجبات والحماية القانونية. وهي مساواة أقرتها الدساتير والشرائع الداخلية والدولية. وامتدت المواطنة لتشمل مواطنين لم تكن تتمتع بحق المواطنة مثل النساء ، فأصبحن يتمتعن بحق المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات الجماعية إلا أن ذلك لم يكن إلا في القرن العشرين، ففي بريطانيا لم تحصل النساء على حق الانتخاب إلا في عام 1929 وفي فرنسا في عام 1945 . وتعددت أبعاد مفهوم المواطنه فشملت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولم تقتصر على الجوانب السياسية والقانونية [17] من هنا فقد أجمعت الدساتير الدولية على أن للأفراد الحق في أن لا تتعرض شخصيتهم أو وطنيتهم للشك أبدا نتيجة معتقدهم أو أصلهم أو دينهم أو لغتهم أو رأيهم. ولا يجوز إجبار المواطن على التخلي عن جنسيته أو إسقاطها عنه دون رغبته.[18]

ويكشف رصد التطور الذي انتقلت من خلاله المواطنة المحدودة لدولة المدينة إلى المواطنة

---

[15] **ليث زيدان ،مصدر سابق**،ص4.

[16] د.على ليله ،المجتمع المدنى العربى –قضايا المواطنه وحقوق الانسان ،كتاب الكتروني ،-**ebooks**.anglo-egyptian.com/ar/index.php ?page= **book** &id=2118،ص4.

[17] ليث زيدان ،مصدر سابق ،ص4.

[18] علي وتوت ،في مفهوم المواطنة ... وحقوق الإنسان ،الحوار المتمدن ،العدد 1579، 2006 ،ص10.

الكاملة عملية انتقال تاريخية من الحكم المطلق إلى الحكم المقيد ومن وضع التابع إلى وضع المواطن ويعود الفضل في إنجاز هذا التحول التاريخي إلى أن الناس في دائرة الحضارة الأوروبية" غيروا ما بأنفسهم" من رضى بالتبعية إلى إصرار على المشاركة الفعالة التي تحقق مصالح الناس وتصون كرامتهم فالمواطنة في أوروبا لم تكن منحة ولكنها طلبت واكتسبت من خلال النضال السياسي للمشاركة في عملية الحكم.وتعتبر نظرية عالم السيولوجيا البريطاني مارشال من أبرز النظريات المؤثرة في تفسير المواطنة بمعناها الحديث والتي قدمها في إنجلاند في محاضرة شهيرة تحت عنوان "المواطنة والطبقة الاجتماعية" في عام 1949، حيث عرف مارشال المواطنة بأنها مكانة قانونية تضمن المساواة لكافة المواطنين، وهي–أي المواطنة– تتكون من ثلاثة عناصر: الحقوق المدنية ، والحقوق السياسية ، والحقوق الاجتماعية، وهذه المراحل تتبعها مارشال تاريخيا حيث وجد أن المواطنة "بدأت بالاعتراف بالحقوق المدنية للأفراد (مثل الحق في حرية الانتقال، الحرية الدينية، حرية التملك) في القرن الثامن عشر، ومن ثم الحقوق السياسية مثل الحق في التصويت في القرن التاسع عشر، واكتلمت في القرن العشرين بمنح الحقوق الاجتماعية التي تضمنت الحق في التربية، والرعاية الصحية، وغطاء البطالة، ومخصصات الأطفال، وراتب التقاعد.[19]

جـ. المواطنة في ظل العولمة :–

يجادل البعض أن المواطنة في العقد الأخير من القرن العشرين دخلت مرحلة جديدة، فالعولمة أدت إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين شعوب العالم ودوله، و إلى تواصل غير مسبوق من حيث الكم والكيف، بما أضعف الرابطة القوية التي كانت تربط المواطنة بالدولة، ونتج عن ذلك ظهور أنواع جديدة من المواطنة، مثل: المواطنة الكونية أو العالمية ، والمواطنة الأوربية ، والمواطنة الثقافية، والمواطنة الرقمية (Digital citizenship).

حدث تحول جديد بدأت تظهر في إطاره إرهاصات لشكل جديد للمواطنة إذ برزت مجموعة من المتغيرات التي تعمل في إتجاه تحرير المواطنة من حدودها القومية, وفك الارتباط بين المواطنة وبين الدولة القومية, والسعي باتجاه مواطنة عالمية تسقط علي سنابكها تدريجيا

[19] د.سيف المعمري ،مصدر سابق،ص235.

الانتماءات القومية والمحلية الضيقة, ليتولد انتماء عام وشامل ومواطنة إنسانية عامة وشاملة. قد يكون هذا التحول الآن جنينيا محدودا غير أن الوعي بهذه المواطنة يتعمق وتتأسس العواطف المرتبطة بها, وتسعى إلى الاكتمال الذي قد يتحقق حينما تتوفر له أسسه المادية والواقعية, وأيضا حينما يستوعبه البشر, حقيقة أن بعض هذه الأسس الواقعية والمادية والفكرية والعاطفية قد تحقق[20].فإذا طبقنا معيار المواطنة على أنها حقوق وواجبات فإن الشكل الحقيقي لها هو المواطنة الأوروبية، التي تبلورت بشكل كبير بعد توقيع معاهدة ماستريخ في عام 1992وبموجب هذه المعاهدة أصبح للمواطن الأوروبي حقوق في كل البلدان الأروبية التي وقعت عليها.

في إطار هذه الرؤية الجديدة للمواطنة فإن مواطني العالم مطالبون بالتفكير عالميا وبالعمل محليا، فالمشكلات التي يعاني منها العالم لا تقتصر آثارها على دولة واحدة بل تمتد لتؤثر في بقية الدول، وبذلك ينتقل خطاب المواطنة إلى التركيز على المواطنة العالمية وعلى إعداد مواطني الكوكب الأرضي، وبذلك بدأت المقارنات بين المواطنة المحلية وبين ما يسمى بالمواطنة العالمية فالمواطنة المحلية لم تعد كافية للتعبير عما يحدث على الأرض من حيث حركة البشر والسلع عبر حدود الدولة القومية،كما أصبح من الصعب تجنب المواطنة المتعددة أي أن يكون الإنسان مواطنا في بلده، ومواطنا في العالم الذي يتنقل فيه.[21]

وتختلف عملية منح المواطنة من دولة الى اخرى بحسب القوانين او الدستور المعمول بها أو به بداخل الدولة ، فهنالك عدة اسس لمنح المواطنة أهمها ما يلي :

الأساس الأول : قرابة الدم أو ما يسمى بقانون الدم وهو الذي يعطي حق المواطنة للفرد بناءاً على مواطنة والديه فهو حق وراثي .

الأساس الثاني : مكان الولادة أو ما يسمى بقانون الأرض وهو الذي يعطي حق المواطنة للفرد بحسب مكان ولادته بغض النظر عن مواطنة الوالدين .

---

[20] علي ليله ،مصدر سابق.،ص6.

[21] د.سيف المعمري –مصدر سابق ،ص236.

الأساس الثالث : اكتساب المواطنة بالهجرة أو ما يسمى بقانون الهجرة والذي تعتمده العديد من الدول ، فيحصل الفرد على مواطنة هذه الدولة التي يهاجر إليها اذا توفرت فيه شروط الهجرة المطلوبة وتمت الموافقة عليه من قبل الدولة. [22]

ان تتبع التطور التاريخي لمفهوم المواطنة في الغرب يكشف عن وجود عدة مراحل تاريخية متتابعة تحرك عبرها المفهوم حتي وصل إلي حقيقته الجوهرية أو اقترب منها, و قد استفاد في تطويره لهذا المفهوم من الفكر السياسي الإغريقي والفكر القانوني الروماني, كما استفادت أوروبا من جهود العرب وفقه الشريعة الإسلامية الذي أكد على مبدأ المساواة.ولعبت الدولة القومية في الغرب في نهاية المطاف دورا محوريا في دعم فكرة المواطنة كنتيجة لصراع تاريخي طويل ومتتابع.

ثانيا.المواطنة في الاسلام .-

ينبغي ونحن نعرض الإطار العام والتحولات المتتابعة التي طرأت علي مفهوم المواطنة أن نعي بأن لا نسقط أسرى تطور المفهوم في إطار الحضارة الأوروبية الغربية بل نجد من الضرورة الالتفات إلى حقيقتين, الأولى أن متغير المواطنة كما تبلور في إطار الحضارة الغربية استفاد من العناصر التي طورتها الحضارات الأخرى لذات المتغير أو المفهوم, فقد استفاد التراث الغربي من التراث الشرقي وبخاصة الإسلامي في هذا. والثانية أن آلية متغير المواطنة ومفهومها لم تكن واحدة في الحضارات المختلفة. وفي هذا الإطار ينبغي أن لا نسقط أسرى التطور أو التصور الأوروبي لمفهوم المواطنة الذي تبلورت في نطاقه من خلال الصراع وإدماج الفئات الاجتماعية المهمشة, إذ بدأ المفهوم ناقصا ثم أصبح أكثر اكتمالا الآن. .[23]
فالمتتبع للتاريخ الإسلامي سيلاحظ تبلور وتطور المواطنة في الإسلام على أسس رصينة ومحكمة، فقيم العدل والمساواة والشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يمكن –لو طبقت بشكل جيد– تساعد في ظهور مفهوم أكثر تقدما لمبدأ المواطنة، وهو ما يشير إلى مفهوم (المواطنة) في الدين االاسلامي فكلمة (مسلم) تعني مواطنا له حقوق وعليه واجبات لأن كلمة (مواطن) و(مواطنة) هي ابتكار حديث.وهي تشير إلى المواطنة الحقيقية التي تعبر عن منظومة

[22] ليث زيدان، مصدر سابق ،ص14.
[23] د.علي ليله ،مصدر سابق ،ص4.

الحقوق المتكاملة في ظل واجبات وطنية محددة اي عدم التمييز بين أبناء الوطن الواحد في الحقوق رجلا أو امرأة كبيرا او صغيرا مسلما أم مسيحياً عربياً أم اعجمياً ،فالمعيار الأساسي ان هذا المواطن أو ذاك يحمل الهوية الفلانية وله الحق في الحياة الكريمة المتساوية المتكافئة على كافة المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية والنفسية والصحية والبيئية[24]ووضحت كثير من آيات القرآن ذلك المضمون "يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم" (سورة الحجرات، الآية 13). أما الالتزامات وواجبات الانتماء والولاء وهو يترجم عمليا من خلال الدفاع عن البلد في الازمات ودفع الضرائب والالتزام بالنظام والقانون.فتعتبر صحيفة المدينة من الوثائق المهمة في التاريخ لممارسة المواطنة في ظل الإسلام، حيث كانت الصحيفة دستور مكتوب ينظم العلاقة بين أفراد المجتمع المدني من مهاجرين وأنصار، ويهود، وكذلك الحقوق والواجبات التي ينبغي على الجميع معرفتها والقيام بها. أما وثيقة الإمام علي الى مالك الأشتر عندما عينه واليا على مصر والتي اكد فيها على كثيرمن النظم المدنية والمساواة والعدالة بين الناس في مصر والتي يجب وعلى الوالي فيها مراعاة التنوع في النسيج الاجتماعي لمصر .

أن كل ذلك جاء ليؤكد ان الإسلام والحضارة التي استندت إليه قدم المفهوم كاملا منذ البداية في أركانه الأساسية التي بلغها التطور الغربي بعد أكثر من قرنين من الزمان, وبرغم ذلك فلم يظل المفهوم كاملا متكاملا كما هو بل تكالبت عليه متغيرات عديدة فرضت تآكله وتراجعه.

ثالثا.المواطنة في العالم العربي ...العراق أنموذجا

لعبت الدولة في العالم العربي دورا مضادا في وأد أو عرقلة نمو مفهوم المواطنة. فقد ساهمت أولوية السلطة أو الدولة على الفرد أو المواطن ولا تزال في تراجع البعد الديمقراطي في هذا الفكر ومن ثم تهميش مبدأ المواطنة إن لم يكن إهماله, وعلى هذا الأساس فإننا لا نلحظ مكانا لمبدأ المواطنة في المراحل الأولى لتشكل الفكر القومي. وإذا كانت المواطنة هي تعريف للفرد في مواجهة الدولة من زاوية الحقوق والواجبات, فإنه يمكن القول بأن ميزان الحقوق والواجبات يمر في مراحل متعددة ومضطربة قبل أن يصل إلى نقطة التوازن التي تحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي الداخلي, فقد يصبح هذا الميزان مختلا لصالح الدولة في مراحل نشأتها الأولى إذ

[24] هلال ال فخر الدين ،الامام علي وحقوق المواطنه ،شبكة النبأ المعلوماتيه ،الاحد 27تموز 2008

تكون الواجبات المنوط تحققها بالأفراد تجاه دولتهم قيد البناء أكثر من الحقوق التي يتمتعون بها نتيجة انتمائهم الوجداني والقانوني لهذه الدولة. ثم يبدأ الميزان في مرحلة لاحقة بالتعديل التدريجي في إتجاه تصحيح الاختلال المؤقت تبعا بناء الدولة وترسخ كيانها واكتسابها الثقة بنفسها وتراجع حدة المخاطر التي تهدد وجودها. إستنادا إلى ذلك فإن الدولة العربية لم تلعب دورا في بلورة مفهوم المواطنة نظرا لثلاثة اعتبارات. يتمثل الاعتبار الأول في أنه نظرا لحداثة نشأة الدولة العربية ومحاولة ترسيخ جذورها في مواجهة فكرة القومية فإنها أكدت على واجبات المواطنين نحوها, ولم تهتم كثيرا بالتأكيد على الحقوق أولا لطابعها القهري, ولأنها في مرحلة البناء كانت تهتم بتطوير ذاتها وبنائها, وحينما اكتمل بناؤها فإنها بسبب توجهاتها الأبوية استمرت في طابعها القهري الذي يفرض الواجبات دون أن يسلم بالحقوق ومن ثم فقد أعاقت تبلور مفهوم المواطنة. ومن ناحية ثانية فإنه لأسباب عديدة استمرت ثقافة الدولة الأبوية بحيث تحولت إلي ما يمكن أن نسميه بنموذج الدولة المشوهة لعدم قدرتها على طرق سبيل النضج لظروف عديدة, منها غياب تداول السلطة, وسيطرة البيروقراطية, والانفراد بالقرار وكالة عن الجماهير دون تفويض, وانتشار الفساد دون مساءلة, ذلك بالإضافة إلى الاستناد إلى آليات القهر المتنوعة بحيث لعبت كل هذه الظروف دورها في اختزال متغير المواطنة. ويشكل المجتمع الذي تنظمه الدولة الاعتبار الثالث الذي يمكن بالنظر إليه إدارك المتغيرات المسئولة عن تخلف حالة متغير المواطنة. فمن ناحية نجد أن المجتمعات العربية تخضع لما يمكن أن يسمي بحالة القهر الفائض سواء بسبب قهر النظام السياسي أو بسبب قهر الظروف الاقتصادية والمعيشية أو بسبب حالة الفقر التي يعيش في إطرها نسبة تتراوح بين30–40 من السكان تحت خط الفقر, هذا بالإضافة إلى ظروف الأمية وتخلف الوعي الاجتماعي والسياسي, وجميعها ظروف تدفع بغالبية البشر إلى هامش المجتمع لتعيش حالة من نصف المواطنة, حيث تفرض عليها الالتزامات دون منحها فرصة التمتع بالحقوق, ومن الطبيعي أن تنصرف هذه النوعية من الجماهير إلى محاولة تأمين ما يؤمن البقاء على قيد الحياة, في مثل هذه الظروف يصبح الحق في المواطنة الكاملة ترفا بعيد المنال.[25]

وإذا انتقلنا الى العراق كدولة ووطن ،نجد انه لم يكن على شعباً متجانساً عرقياً ودينياً ولكن التعايش بين مواطنيه سمة عرف بها عبر تاريخه العميق ، إذا لم يكن هناك أثراً خارجياً . ولكن عندما يسود القهر والظلم وتتعالى فئة على أخرى ويغيب الحس بالمواطنة سرعان ما تختل العلاقة

[25] د.علي ليله ،مصدر سابق،ص8.

بين الإنتماء والولاء فتثور المسألة العرقية والطائفية على حد سواء .والتي كان سببها الأساسي افتقار الدساتير العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية 1921 ولحد الآن للحريات المدنية وافتقار القوانين العراقية للحقوق المدنية باعتبارهما التعبير التشريعي والقانوني للمواطنة ,وهنا تتجسد الأزمة المزمنة لمعاناة العراقيين كشعب مع جميع حكوماتهم, منذ تأسيس الدولة الحديثة إلى الآن ,المنصب على اتفاق جميع هذه الحكومات على قضيتين رئيستين فقط واختلافهم في ما بعد ذلك هما(تغييب حقوق المواطنة للعراقيين وقمعهم حين يطالبون بها) فتغييب حقوق المواطنة من خلال تكريس الثقافات الطائفية والعرق والعشائرية والحزبية كثقافات بديلة لثقافة المواطنة, وأقلمة الدولة (تقسيمها لأقاليم) ومذهبة دوائرها كنظام إداري بديل لنظام المؤسسات[26] أدى إلى سيادة الولاءات الحزبية والقبلية والمذهبية على حساب الولاء للوطن والانتماء لقيم الأمة رغم ما طرح من شعارات خلال الحقب المنصرمة من دولة العراق الحديثة(حقبة الاستقلال الوطني) ، مما رسخ وعياً وتعلقاً عاطفياً بالوطن , وعند تعرض هذا الوطن للمحنة كان المواطن يعيش حالة الصراع بين مصالحه الخاصة ومصالح السلطة الممثلة بمؤسسات الوطن .وكون هذه السلطة لا تطاع لذاتها وإنما لاعتقاد الأفراد بأنها تطاع لكونها تحقق أهدافهم وتلبي طموحاتهم المادية والمعنوية لذلك حدث تغليب الولاء الطائفي والعنصري والمصلحي على الولاء للوطن و مؤسساته . [27] فكلما توفرت مواقف سياسية وتشريعات قانونية للدولة تنبذ التباين والتمييز بين ابناء الوطن على أسس طائفية وقومية وتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون , كلما زاد الولاء للوطن ونمت روح المواطنة بين مكونات المجتمع المختلفة.فالمواطن يلجأ الى القبيلة والطائفة كملاذ في حالة غياب القانون والدولة والحماية الحكومية له, إذ تصبح تلك الجهات مصدر قوة مؤثرة فيه. وعند حضور الوطن بكل قوة متجسداً في هيبة الدولة والقانون, سيكون الحاضنة الحقيقية للمواطن إذ يصبح الوطن مصدر الجذب الرئيس لتنمية المواطنة. وبهذا الحضور تختفي الكثير من الولاءات الثانوية التي تلغي مفهوم المواطنة. وهذا التوجه يعتبر من أهم مقومات نجاح البناء الديمقراطي للمجتمع.[28] وهو الأمر الذي يفتقرة الدستور الحالي الذي ميزً نفسة عن بقية الدساتير منذ تأسيس الدولة العراقية بأنة كرس مذهبة واقلمة الدولة ومزق سلطاتها بدلا من أن يوازن توزيعها ولعل

---

[26] د.صميم القاضي ،مصدر سابق ،ص8.

[27] عادل نايف أبوترابة،إشكالية الولاء في العقل العربي العراق نموذجا،الحوار المتمدن – العدد: 1368 – 2005 / 11 / 4

[28] –ناجي الغزي:المواطنه اهم مقومات قيام المجتمع الديمقراطي في العراق –المركز العراقي للتنمية المواطنه والديمقراطيه

مشكلة من هذا النوع جعلت الأمر أقرب إلى الصراع في إطار الدستور الحالي، لاسيما عندما زادت من صلاحيات الأقاليم على حساب الدولة الاتحادية، الأمر الذي عوّم اختصاصاتها ومنحها للأقاليم، ولعل هذه تجربة غير مسبوقة للفيدراليات العالمية التي تزيد عن 25 فيدرالية، بحيث أعطى حق استثمار الثروة الطبيعية (النفط والغاز) في الحقول غير المستخرجة للأقاليم، مثلما منحها صلاحيات فاقت صلاحيات الدولة الاتحادية فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية الدولية وتنظيم العقود والاتفاقيات مع بعض الشركات الأجنبية[29]، ولكنة يتفق مع جميع الدساتير السابقة في تكريس الالتفاف على حقوق المواطنة للعراقيين والتملص من التزامات السلطات بواجباتها اتجاه المواطنيين وتمييع حق المواطن بمراقبة ومحاسبة ومساءلة السلطة.

إن مبدأ المواطنة يمتد ليشمل أحقية المشاركة في النشاط الاقتصادي والتمتع بالثروات فضلاً عن المشاركة في الحياة الاجتماعية وأخيراً حق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب العامة فضلاً عن المساواة أمام القانون.. ولعل القاسم المشترك ــ في وقتنا الحاضر ــ المعبر عن وجود قناعة فكرية وقبول نفسي، والتزام سياسي بمبدأ المواطنة يتمثل في التوافق المجتمعي على عقد اجتماعي (دستور) يتم بمقتضاه تضمين مبدأ المواطنة باعتبارها مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة دون تمييز عرقي أو طائفي أو ديني.بما يعمق حالة الانتماء إلى الدولة ذات البنى والهياكل الدستورية والذي يعني تغليب الولاءات الفرعية أو الثانوية لصالح ولاءات أعلى تتمثل بالدولة التي تعتبر المواطن جوهر الرابطة الأساسية معه.و تتبلور مبادئ أساسية تتعلق بمفهوم أو مبدأ المواطنة ينبغي التأكيد عليها سعياً لتنمية وتفعيل هذا المفهوم أو المبدأ منها:

1. استخلاص حقوق الإنسان الدستورية له طبيعة دينية وتعددية ينبغي الإشارة لها عند الأخذ بدستور جديد.
2. يقتضي مبدأ المواطنة بأبعاده المختلفة (سياسياً ودستورياً وقانونياً وإدارياً واقتصادياً) أن يركز منطق التعامل في الدولة والمجتمع على موجبات هذه المواطنة (أي المشاركة والمساواة).
3. تنمية وترسيخ ما يسمى بثقافة الوحدة الوطنية بين ميادين الشعب وفي عموم المجتمع.

[29] عبدالحسين شعبان،في ثقافة المواطنة،الحوار المتمدن ،العدد2644، 2009،وثيقة الكترونية .

4. المساواة لكل فئات المجتمع بغض النظر عن الجنس أو الفئة الاثنية أو الطائفية واحترام الرأي والرأي الآخر وقبول التنوع.
5. مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تمكن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية، إذ لا معنى لوجود حقوق قانونية وسياسية ما لم يتوافر الحد الأدنى من ضمانات ممارستها على أرض الواقع مثل وجود التقارب النسبي في الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والمستوى التعليمي وتوفير فرص العمل والتعليم والرعاية الاجتماعية[30].

إن المواطنة الصالحة بحسب التجربة العالمية هي ثروة للأوطان، إذ إنها القوة التي تنظم العلاقة بين المصالحه الخاصة والعامة، كما أنها مصدر للتضحية والايثار وعند المقارنة بين الدول الغنية والفقيرة للوقوف على عوامل الرخاء، لا نجد للعمق التاريخي، ولا لتوفر الموارد الاقتصادية، ولا لنوع الديانة، تأثيرا يذكر، بل نجد الدول الغنية تتصف بشكل عام: باحترام المواطن للقانون، وبأداء العمل الطوعي، وبالأداء الأمين للأعمال، وبالقبول بالطرف الآخر. ويتعزز القول عندما نراجع تجربة الاصلاح المتقهقرة في روسيا وبعض دول أمريكيا اللاتينية بسب غياب الأسس الضرورية لسيادة القانون. فغياب المواطنة الصالحة يؤدي إلى شيوع الفساد بألوانه المختلفة وإرتفاع باهض في تكاليف الانتاج.وهذا الأمر الذي نجده في الواقع العراقي فممارسات وسياسات الحقبة السياسية الدكتاتورية الماضية بعيدة كل البعد عن الشعور بالمواطنة. فبدلا من حماية حقوق الفرد المادية والمعنوية كانت سببا مباشرا في هدر تلك الحقوق. فولدت تلك الممارسات في نفس المواطن المحروم ضبابية جعلته يثأر من الدولة وممتلكاتها، وقد كانت (ولازالت) سببا في الكثير من المفاسد السياسية والأمنية والاقتصادية والتي يعاني منها العراق. [31]وبما أدى إلى ارتفاع التكاليف اقتصادية بسبب غياب إحساس الانسان العراقي بالمواطنة.

---

[30] ياسر خالد بركات ،مبدأ المواطنة واستحقاق الدستور الدائم ،مركز المستقبل للدراسات والبحوث ،2005 .

[31] د.كمال البصري ،تغيب المواطنه الخطر القادم ،المركز العراقي لتنمية المواطنه والديمقراطية ،وثيقة الكترونية

المطلب الثالث:- التكاليف الاقتصادية للمواطنة الناقصـــة:-

إن ممارسة مبدأ المواطنة على أرض الواقع تتطلب توفير حد أدنى من هذه الحقوق للمـــواطن حتى يكون للمواطنة معنى، ويتحقق بموجبها انتماء المواطن، وولاؤه لوطنه، وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه؛ نتيجة شعوره بالإنصاف، وإن غياب هذه الحقوق سوف تؤدي الى سيادة مفهوم المواطنه الناقصة التي تعني فيما تعني استناد الفرد الى جماعات محدده ليكونوا هم المرجعيـــة الأولية ولتزاح المواطنة العامة وتاتي بعدها مرجعية ثانوية الأمر الذي يترتب عليه الكثير من التكاليف الاقتصادية التي نذكر جزءاً منها كالآتي :-

الفساد الاقتصادي:-

عرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير الفساد بأنه استعمال السلطة لتحقيق مكسب خاص [32] أما منظمة الشفافية الدولية فترى ان الفساد هو استغلال للسلطة من اجـــل المنفعـــة الخاصـــة [33] ويمكن تعريف الفساد من الناحية الاقتصادية بأنه ذلك السلوك الذي يســـلكة صـــاحب الخدمـــة العامة أو الخاصة والذي [34]يفضي إلى احداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خـــلال هـــدر الموارد الاقتصادية أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة أو خفض كفاءة الأداء الاقتصـــادي أو سوء توزيع الموارد بقصد تحقيق منافع شخصية مادية أو غيرمادية عينية كانت أم نقديـــة على حساب المصلحة العامة.أما أهم أشكال الفساد بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكـــن توضيحها في المخطط -1- .

ولا يختلف العراق عن غيره من البلدان المبتلية بالفساد وتنتشر معظم اشـــكال الفســـاد وتـــتم ممارسته في ظل تردي الوضع الأمني وضعف قوة القانون إلا أنه يمكن حصـــر أهـــم أشـــكال الفساد في العراق بالآتي :-[35]

---

[32] البنك الدولي للانشاء والتعمير ،تقرير التنمية في العالم ،مركز الاهرام للترجمة والنشر ،القاهرة ،1977،ص112.
[33] بيتر ايغن ،شبكات الفساد والافساد العالميه ،ترجمة محمد جديد ،ط1،سوريا ،2005،ص17.
[34] حسين جابر ،الفساد الاقتصادي واثارة على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ،اطروحة دكتوراة كلية الادارة والاقتصاد –جامعة بغداد ،2008،ص7.
[35] المصدر السابق نفسه ،ص 225-228.

- **الرشوة :–وهي أهم مفردات الفساد في العراق وتعتبر إحدى موروثات العهود السابقة والتي أدت إلى إنتكاسة كبيرة في قيم العاملين وتتخذ الرشوة شكلين في العراق أحدهما الشكل الطوعي للرشوة وإعطائها دون اكراه وشكل آخر قسري وهو ما يعرف بالابتزاز .**
- **الاختلاس :– ويتم من خلال اشخاص متنفذين يمتلكون وسائل إخفاء جريمة الاختلاس ،يساعدهم في ذلك ضعف الروادع والإجراءات الحكومية**

مخطط رقم 1

اشكال الفساد

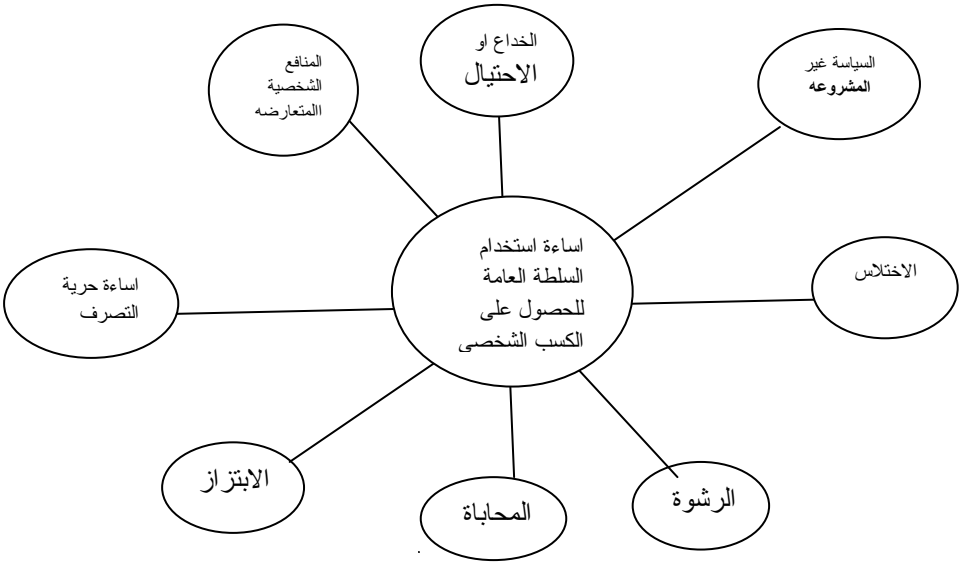

المصدر: ***Gold Dynamics of Corruption, The Rol of the United Nations Helping Member States Build Integrity to Curb Corruption, CICP-3, Vienna, Oct. 2002, pp. 3***

- **سوء استغلال المنصب العام :–وهذا يتضح من احتكار شخصيات متنفذه في السلطة لبعض الخدمات والسلع الأساسية والحصول على الوكالات التجارية لصالح المقربين ومشاركة رجال الاعمال بالباطن والتصرف غير القانوني بالاملاك العامة .**
- **الاعتداء على المال العام :–من خلال الحصول على أموال عامة بصورة غير مشروعة تحت مسميات إعانات أو مساعدات مثال ذلك ما اوردة قانون الرقابة المالية في تقريره بحصول هدر في المال العام يخص وزارة النفط ومذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء)**

- غياب النزاهة والشفافية في العطاءات الحكومية :-إذ تتم إحالة عطاءات حكومية لشركات لها علاقة بمسؤولين في السلطة وقد أشار ديوان الرقابة المالية في تقريرة السنوي لعام 2000حول بعض المخالفات لوزارة الدفاع في اقتصارالتعامل مع عدد محدد من محهزي المواد والمقاولين ،وكذلك اعتماد وزارة الصحة على مقاولين ثابتين دون اعلان المناقصات بين الشركات لغرض المنافسه
- مخالفة قانون الخدمة المدنية :-من خلال قيام اصحاب المناصب العالية بالتعيينات في الدوائر الحكومية دون الحاجة الحقيقية لذلك واسناد المناصب إلى من لايتمتع بالكفاءة اللازمة لشغل هذا المنصب وعدم الأخذ بنظر الاعتبار المؤهل العلمي والفني
- تهريب الأموال والصفقات الوهمية والمشاريع التي تنفذ دون المواصفات وسوء استخدام الصلاحية .

وقد لاتختلف أسباب الفساد في العراق عما موجود في البلدان الأخرى والتي تعود في أهمها إلى :-

- أسباب تتعلق بالوضع الامني الذي يعرقل العملية الرقابية ويدفع بأتجاه ارتكاب المخالفات الادارية والمالية مع توفر الاستعداد لذلك .
- أسباب اجتماعية تتعلق بضعف الوعي الاجتماعي بمخاطر الفساد وتفشي ثقافة القبول بالرشوة كأسلوب حياة يومي .
- أسباب تتعلق بتردي مستوى الحكم ومدى التزامة بسيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية وما يتتبع ذلك من ضعف الشفافية والافتقار الى الاليات الفاعلة في الابلاغ عن الفساد وقصور السياسات الاقتصادية وضعف المدخولات السنوية عامة ورواتب الموظفين خاصة .

وبقدر تعلق الامر بالعراق فأن الفساد فيه لم يعد مجرد ظاهرة ظرفيه أو مشكلة من تلك المشاكل النمطية المرتبطة بالادارة الانتقالية لشؤون السياسة والاقتصاد .بل أصبح بعد عام 2003 نسقا قيميا وتغلغل عميق في منظومات الاداء الاقتصادي والسياسي وفي انماط السلوك المرتبطة بهذا الأداء وتمكن الفساد نتيجة لذلك من تشكيل بنيته الخاصة وتأسيس شبكه واسعة من المصالح المعقدة والمترابطة وافراز مراكز قوى مستحدثة وقادرة على الدفاع عن هذه المصالح وفي

مواجهة أي تهديد حالي ومستقبلي .[36] فقد أشرت المدة (2003 – 2009) ,موقع العراق في قـع في مؤخرة دول العالم في سلم الفساد على وفق متضمنات المؤشر (TI)• انظر جدول (1).

وتقدر هيئة النزاهة الأموال المهدورة جراء الفساد المالي في الوزارات والهيئات العراقية منذ تأسيس الهيئة في 34دعوه فقط مـن مجمـوع 68 دعـوة (1،003،554،398،362) دينـار بالاضافة الى 11 صهريجا محملة بمنتجات الـنفط و33 سـيارة مـع مجموعـة مـن الاسـلحة والتجهيزات ولم تحدد قيم باقي الدعاوي،ان مجموع ما تم استعادته فعليا ومـا حكـم بـردة بلـغ (3،876،524،816)دينـار إذ تـم اسـتعادة (409،630،150) دينـار ،ومـا حكـم بـردة (3،466،894،666)دينار .[37]

جدول (1)

ترتيب العراق في سلم الفساد العالمي للمدة 2003 – 2009

السنوات	الترتيب	مجموع الدول	درجة مؤشر الفساد (TI)
2003	115	133	2,2
2004	130	145	2,1
2005	137	158	2,2
2006	160	163	1,9
2007	177	180	2,5
2008	178	180	1,3
2009	176	180	1,5

المصدر: منظمة الشفافية الدولية , التقرير العالمي للفساد , للسنوات من 2003 الى 2009 , شبكة المعلومـات الدوليـة , الموقع :www.tronsparoncy.org

ثانيا:–هجرة الكفاءات العلمية ورؤوس الأموال العراقية :–

ان واقع الحال في العراق المتمثل بغياب الأمن والأمان وحالة الفلتان والفوضى الأمنية خلقـت واقعا سلبيا في المجتمع ,أثر بشكل جلي على الترابط والتكاتف وعدم الاستقرار في الوطن مما أدى إلى وهجرة الطاقات البشرية المبدعة والكفاءات وهجرة رؤوس الأموال إلى خارج الوطن والتي يمكن تتبعهما كالآتي :–

[36] د.عماد عبد اللطيف سالم الأقتصاد العراقي : قيود ومحددات صنع السياسة في مرحلة الأنتقال إلى اقتصاد السوق الحوار المتمدن - العدد: 3724 - 2012 / 5 / 11 -

• درجة مؤشر الفساد (TI)ويمثل الرقم القياسي للشفافية الدولية الذي تصدرة سنويا منظمة الشفافية العالمية منذ عام 1995 ويحسب المؤشر على اساس المتوسط المرجح لزهاء عشرة مسوح مختلفه من التغطية ويتم ترتيب البلدان من 1(البلدان ذات الحجم الكبير من الفساد)الى 10(البلدان الخاليه اوذات الحجم الضئيل من الفساد)

[37] هيئة النزاهه ،جمهورية العراق ،التقرير السنوي 2011،ص32.

أ- هجرة الكفاءات العلمية :-

فاذا ما عرفنا الهجرة الدولية للعمل بكونها موارد بشرية تتدفق عبر الحدود القومية على شكل طاقة جسدية وعقلية[38].نجد ان هذا الاوضاع السياسية المتمثلة بعدم قدرة انظمة الحكم على تأمين الحريات الأساسية وحرية البحث العلمي والتفكير، قد ادت إلى شعور بعض الأفراد بالغبن مما دفعهم للهجرة مؤقتاً أو نهائياً [39].ويمكن تصنيف نوعين من العقول المهاجرة :[40]

– العقول الفاعلة: وهي العقول التي حصلت على شهادات جامعية عالية وعملت ضمن مؤسسات أكاديمية كالجامعات والمؤسسات العلمية أو المصانع والشركات والمستشفيات وغيرها بحيث باتت تتمتع بامتلاكها الخبرة العلمية والعملية والتقنية في مجال معين. ونشاط الكفاءة يبرز من خلال نشرها للأبحاث العلمية وبراءات الاختراع والاشتراك بالمؤتمرات العلمية وبرامج التطوير العلمي مما يعزز من مكانتها العالمية والمحلية. وتؤخذ سنوات الخبرة والعمل في مجال الاختصاص بنظر الاعتبار عند تعريف الكفاءة العلمية.

– الكفاءات العاطلة : وهي الكفاءات التي حصلت على شهادات عالية لكنها لم تستثمر تلك الشهادات في تطوير قدراتها العلمية والبحثية لأسباب مختلفة. تلك الكفاءات عملت في مجال بعيد عن مجالها العلمي وتحتاج إلى فترة من التدريب والتأهيل لإعادة استيعابها في مشاريع الاستفادة من العقول المهاجرة . ان خطورة هجرة الكفاءات تكمن في ان تطور أي مجتمع يرتبط بتنفيذ الخطط الاقتصاديه ،هذه الخطط التي يمكن اعدادها ولايمكن تنفيذها دون وجود العنصر البشري الذي يلائم مستوى هذه البرامج والخطط،وهذا الأمر الذي يفسر لنا سبب تلكؤ خطط التنمية الوطنية في العراق ،وقد نكون اكثر علمية حينما نشير إلى ان في العبارة الاخيرة تكمن حقيقة الفرق بين الشعوب والأمم في مقياس الحضارة والنمو .ومن هذه الحقيقة جاءت حكمة العرب (لاخير في أمة لاتحترم علماؤها).وحسب الاحصاءات غير الرسمية الصادرة من هيئات ومنظمات انسانية عراقية يبلغ عدد المهاجرين من حملة الشهادات العليا 17500حامل لشهادة الماجستير و7500حامل شهادة دكتوراه وبمجموع 25 الف من مجموع 4ملايين عراقي موجود خارج الوطن

([38]) و.ر.بوينغ، عناصر نظرية في الهجرة الدولية والتعويض عنها، النشرة السكانية، الاسكوا،العدد 17، كانون الأول،1979،ص8

([39]) محمد محمود غنيمي، فائض العمالة في الدول النامية، عالم الكتب ،القاهره ،1983،ص319-320.

[40] أ.م.د عبد الحسين السلطاني ، م.د نعمة عبد الصمد الاسدي ،معايير جذب الكفاءات العلمية خارج البلد من وجهة نظر الكفاءات العلمية داخل البلد،المؤتمر الأول لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي الذي تقيمه جامعة الكوفة،2009،ص5.

،أما حملة الدرجات العلمية الاولية من خريجي الجامعات فتشير الاحصائيات إلى ان مجموعهم يبلغ 3500طبيب و5000 مهندس من أصل 90 الف مهاجر من مختلف الاختصاصات العلمية والانسانية. 41

وإذا ماردنا قياس التكلفة المادية الضائعة من هجرة العقول فيمكن ذلك من خلال تتبع متوسط تكاليف الانفاق الرسمي في بلدان العالم الثالث وفقا للارقام الصادرة من اليونسكو للأعوام 1970–1975 يبلغ لكل سنة دراسية على تلميذ الدراسة الابتدائية 750دولار امريكي ،أما تكلفة الإنفاق الرسمي للطلبة الدارسين في المرحلة التالية للتعليم الابتدائي ولغاية الحصول على التعليم الثانوي 3500دولار امريكي ،أما تكلفة الدراسة الجامعية فهي تختلف من تخصص إلى آخر بمعدل 3500– 4000 دولار سنوياً ولنفرض الوسيط المتحرك لاحتساب معدل الانفاق السنوي على طلبة الدراسات الجامعية 3500 دولار سنويا ،أما معدل الانفاق السنوي على طلبة الدراسات العليا فهو يختلف من دولة لأخرى ومن اختصاص لآخر ومن دولة وجامعة إلى أخرى .وكمتوسط حسابي لهذه الدول والجامعات يبلغ المتوسط الحسابي 5500دولار أمريكي سنويا لطلبة الماجستير و7500دولارسنويا لطلبه الدكتوراه وعلية يمكن التوصل الى حساب تكلفة الحصول على كل من شهادة الدكتوراه والماجستير كالآتي :–

تكلفة الدراسة الابتدائية للعقول المهاجرة =تكلفه السنة *عدد سنوات الدراسة*25 الف مهاجر
=750*6*25الف مهاجر =112.5مليون دولار امريكي

تكلفة الدراسة المتوسط والثانوية للفرد =تكلفه السنة *عدد سنوات الدراسة *25 الف مهاجر
=3500*6*25الف=525مليون دولار

تكلفة الدراسة الجامعية =متوسط التكلفة السنوية *متوسط عدد السنوات *25 الف مهاجر
=3700*5*25الف=462.5 مليون دولار امريكي

تكلفة ال17500من حملة شهادة الماجستير من العقول المهاجرة ==معدل التكلفه السنوية لدراسة الماجستير *عددسنوات دراسة الماجستير *عددالمهاجرين من حملة الماجستير
=5500*3*17500=288.75مليون دولار

[41] د.وليد الحيالي -إعادة الثروة البشرية المهاجرة ومستقبل العراق - كفاءات وطاقات كبيرة يحتاجها الوطن لإعادة إعماره – الحوار المتمدن ،العدد627، 2003

تكلفة ال7500من حملة شهادة الدكتوراه من العقول المهاجرة =
=معدل التكلفة السنوية لدراسة الدكتوراه *عدد سنوات دراسة الدكتوراه *عددالمهاجرين من حملة الدكتوراه
=7500*5*7500=393.75مليون دولار
التكلفه الاجمالية =تكلفة الدراسة الابتدائية +تكلفة الدراسة المتوسطة والثانوية +تكلفة الدراسة الجامعية +تكلفة دراسة الماجستير +تكلفة دراسة الدكتوراه
=112.5مليون دولار+525مليون دولار +462.5مليون دولار +288.75مليون دولار +393.75مليون دولار
=1782.5مليون دولار

بالإضافة إلى الخسائر الفادحة الناجمة عن تكاليف اعداد وتهيئة العقول الجديدة لتصبح جاهزة للعطاء والتطوير،ناهيك عن الدور الذي تلعبه في توفير هدر الكثير من الموارد الضائعه بسبب نقص الخبرات أو عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب .

ب- هجرة رؤوس الاموال:-

واذا ما انتقلنا الى هروب رؤوس الاموال العراقية إلى الخارج والتي نجد انعكاساتها الاقتصادية في ان رحيل الاموال الى الخارج يستنزف الاحتياطي المحلي من النقد الاجنبي عن طريق زيادة الطلب على العملات الاجنبية الموجودة في الداخل فضلا عن ان ذلك يسهم في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي من خلال تدني مستوى الاستثمارات المحلية وحجمها مع ما يرافق ذلك من تعطيل للموارد الاقتصادية فالكثير من المشاريع ذات الاستثمارات المحلية تعتمد على المواد الأولية المنتجه محليا . أما إذا انتقلنا الى انعكاساتها الاجتماعية فنجد أثر هروب رؤوس الاموال في ارتفاع نسبة البطالة بعد توقف المشاريع الانتاجية والخدمية وإغلاقها ليتم تسريح العاملين مما يؤدي الى زيادة الفقر والحرمان[42].

هذا الأمر الذي يمكن تتبعه من خلال تتبع حجم رؤوس الأموال العراقية المستثمرة في الخارج لاسيما الدول العربية التي هي أكثر استقبالا للعراقيين وأموالهم ، وحسب التقارير المتوفره فأن حجم رؤوس الأموال العراقية المستثمرة في الدول العربية فقط لغاية 2003 والمعلن عنها بصورة رسمية بلغت 23 مليون دولار ،كانت الأردن صاحبة الحصة الأكبر إذ بلغت الاستثمارات العراقية فيها نحو 16.3مليون دولار لتشكل نسبة 70 % من مجموع الاموال العراقية في الخارج .إزدادت بعد عام 2003 لتصل رؤوس الأموال العراقية المتوجهة للعمل في الخارج عام 2007 إلى 420 مليون دولار وبنسبة

[42] د .عبد اللطيف عبد الله ،هجرة رؤوس الاموال الى الخارج الاسباب والاثار ووسائل المعالجة ،المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الاسلامي ،مكة المكرمه ،2007،ص12-14

تغير 106%عن عام 2003،اذ تضاعفت كمية الاموال العراقية في الأردن أكثر من 11 مرة لتبلغ 182 مليون دولار أما الامارات فقد بلغت الاستثمارات فيها نحو 39 مليون دولار لتشكل نسبة 9%من إجمالي الاستثمارات العراقية لدى الدول العربية ،في حين كانت حصة سوريا من الأموال العراقية نحو 33 مليون دولار ،أما كل من المغرب و لبنان والسعودية فلم يوجد فيها استثمار عراقي قبل 2003 إلا أنه في عام 2007 بلغت الاستثمارات العراقية في هذه الدول نحو 43 مليون دولار و27و5.4 مليون دولار على التوالي 43.لتصل حجم رؤوس الأموال العراقية المتوجهة الى الدول العربية 1،693 مليار دولار عام 2011 االسعودية302مليون دولار،مصر474.1مليون دولار ، الاردن 544.5مليون دولار، تونس 11.3مليون دولار،سوريا 355.3مليون دولار، جيبوتي 0.5 مليون دولار ، ليبيا 5.1مليون دولار44.

ثالثا :-ارتفاع حجم النفقات الأمنية

لعله بات من المسلم به أن أمن الإنسان هو جوهر الحق في التنمية، وليس ثمة تنمية بدون بيئة مؤاتية تتميز بالاستقرار ، وتخضع لقوانين نافذة وعادلة، وحكم رشيد، وفرص متساوية، ومشاركة حقيقية. وان تهديد البيئة المجتمعية توصف بكونها انتهاكاً فظاً لأمن الانسان بكل ما يتضمنه من عناصر، فهو يحرم الإنسان من حقه في الأمن والخصوصية، وفي السكن مكاناً، وملكيةً، ونسيجَ علاقاتٍ اجتماعيةٍ، وتاريخاً من الخبرات والمصالح المشتركة، وانتماءً للمكان بكل ما يعنيه من رموز وذكريات. وإذا دققنا النظر بما يحدث في العرق اليوم، نجد أنه أشكال متعددة من الانتهاكات، بعضها عرضي، لكن آثارها مباشرة، كما في حالات العنف المباشرة التي يكون الإنسان موجوداً في دائرة مخاطرها، وفي بعضها الآخر يكون الإنسان ذاته هدفاً لها، كما في عمليات استهداف الناس عن طريق الخطف والاغتيال. وبين هذه وتلك، تتعدد مصادر الخطر والانتهاك والتهديد، وتتداخل لتؤسس بيئة يفتقر فيها الناس إلى الأمن على نحو يصبح فيها الخوف رديفاً للموت، والأمن رديفاً للحياة. لذا يمكن القول إن المرحلة التي يخوض غمارها المجتمع العراقي راهناً لعلها الأصعب في مراحل تاريخه الحديث ،إن تجربة السنوات التي اعقبت الاحتلال عام 2003 بقدر ما عمَّقت وعقَّدت مشكلات كانت قائمة، فإنها في الوقت نفسه خلقت مشكلات جديدة لا تقل خطورة وتعقيداً. إذ إلى جانب تدهور الأمن،فرضت تلك الأزمات تكاليف

[43] عباس علي محمد ،الامن والتنمية دراسة حاله العراق 2003-2007،رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد –جامعة البصرة ،2010،ص140-145.
[44] المؤسسه العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011،ص131.

باهظة وفورية على التنمية البشرية، وبات فقدان الحياة والإصابات والإعاقة والتهجير كلها من النتائج المباشرة. أما النتائج غير المباشرة، فتشمل تفكك الخدمات الصحية والتعليمية، وانهيار منظومات الرعاية، والضغوط والصدمات النفسية.

إن مراجعة للمتغيرات المجتمعية في مجال الأمن الإنساني تنمي إدراكنا بحقيقة مهمة هي أن السلطة هي التي تؤمن ترابط عناصر الهوية، فمنها تستمد شرعيتها وتؤمن استمرارها، وان الوضع المنسجم على الصعيد الاجتماعي ينتج عنه شعور الفرد بالأمان. وحين يحدث العكس نشهد ظواهر تصنف تحت مسمى النزاعات أو الفوضى وفقدان الأمن والمعايير.[45] ان شبح الانقسام الطائفي والاقليمي والديني المخيف وانعكاسه على تشكيل الحكومات السابقة جعل من المحاصصة وتقاسم المناصب الحكومية دور في عدم وضع الفرد المناسب في المكان المناسب وإعطاء الحق لمن لاحق له ،في الوقت الذي يعاني فيه أكثر من 70% من المواطنين يعانون نقص في الخدمات الحكومية بأشكالها المختلفة،و 23% من المواطنين تحت خط الفقر. ولا شك انها ممارسة تتقاطع مع روح المواطنة وتتقاطع مع العدالة الاجتماعية بما اعطى رسالة للمواطن "بأن البقاء للاقوى". وهنا يبرزمضمون العلاقة التفاعلية بين مفهومي الحرمان والهوية لدى الانسان المقهور وما يمكن ان ينجم عنها من سلوكيات اجتماعيه .فالفقر سبيل الى خلق العنف والتطرف لدى الناس وهذا يقود الى سيادة الاحتراب الاجتماعي بدلا من السلم .فالتنامي الخطير في تيارات العنف في الدول النامية عموما ينبع من مصدرين احدهما هوغياب العداله الاجتماعيه في ظل الحكومات المستبده التي تحكم الدول والثاني هو حرمان قطاعات واسعه من المجتمع من الحصول على الموارد بصورة متساوية الأمر الذي يؤدي الى تعزز الدافعية نحو ارتكاب الجريمة بحسب نظرية التوتر –Strain theory[46].

ان الجريمة، كل فعل واقع على الاشخاص(أو على الاموال) ينتج عنه ضرر يحاسب عليه القانون العام وكذلك قواعد الاخلاق التي دأب عليها المجتمع عرفا وعقيدة. والمتابع لكل ألاحداث في العراق بعد عام 2003 يجد ان هناك تصنيفات خمسة الى الجرائم حسب طبيعة مصدرها وهي:[47]

---

[45] د. عدنان ياسين مصطفى،الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق/ تحليل سوسيولوجي ، لعارف للمطبوعات، بيروت،- الطبعة الأولى، نيسان - ابريل، 2009م. ص7.

[46] محمد عبد الله البكري ، أثر البطالة في البناء الأجتماعي ، مجلة العلوم الأجتماعية ، المجلد (32) ، العدد (2) ، الكويت ، 2004 ، ص5.

[46] عبد المنعم عنوز،تفاقم الجريمة في العراق ،الحوار المتمدن ،2006،العدد1668.

1 – جرائم الافراد أو المجموعات (الجريمة المنظمة):-إن الجرائم التي يرتكبها بعض الأفـراد أو المجموعات المنظمة تكمن أسباب تفاقمها بالأساس بالخوف الاجتماعي الناتج من حالة اقتصـادية متردية بفعل البطالة المستديمة ومعاناة يومية مجهولة البرنامج الحياتي للافراد. لقد فقد كثير مـن العراقيون مصادر عيشهم بسبب غلق المؤسسات الاقتصادية للدولـة وحتـى مؤسسـات القطـاع الخاص والتي كانت تحتضنهم وبالتالي أصبحت البطالة واقعا لاينتج عنه إلا العوز المادي والفقـر الذي يسبب الحراب الاجتماعي مع ما ينتج عنه من جرائم (لو كان الفقر رجلا لقتلته).

2- جرائم ناتجة عن الاحتلال:إن حالة الاحتلال أفرزت كثير من الجرائم العادية بتعمد على ارتكابها . فالقتل العشوائي الذي تمارسه قوات الاحتلال دون التقيد بقواعد الانضـباط العسـكري عنـدما تتعرض قواتها لهجوم مسلح فتطلق نيرانها على كل من كان قريبا من الحادث. وهي في فعلها هذا تكون مخالفة لاحكام القانون الدولي الذي يلزمها الحفاظ وصيانة حياة المـواطنين . مـن ناحيـة أخرى ، فإن أعمال التفجيرات بين المواطنين الأبرياء وكذلك زرع العبوات الناسفة علـى الطـرق التى يسلكها عامة الناس أو تفجيرات المباني أو المجمعات السكنية، أو الاعمال الانتحاريـة التـي تقع بين جموع المواطنين زاد من حجم الجريمة ونوعها بشاعة.

3- جرائم النزاعات السياسية: لقد كثرت جرائم القتل في الآونة الاخيرة من خلال سـلطة تيـارات سياسية متعددة. لقد بدأت بعمليات انتقامية متبادلة طالت حياة الكثير من السياسـيين أو مؤيـديهم أفرادا أو مجموعات.

4- الجرائم العرقية : إنها ظاهرة جديدة على المجتمع العراقي الذي كان يعبر دائما عن مسـتوى رفيع من سمو الاخلاق والتسامح المتبادل عرفا وقانونا والتعايش بين كافة مكوناته العرقية والتي تعددت وامتزجت في كثير من مفاصلها العشائرية أو الحضرية .لقد طالت هذه الجرائم كثيـر مـن الابرياء أفرادا أو مجموعات بسبب إختلافهم العرقي مما أدى الى تفاقم الجريمة بشكل لاحدود لـه بسـبب تعـدد القوميـات الاثنيـة منـذ القـدم علـى هـذه الارض .

5-أما الجرائم العقائدية التي ترتكب باسم الدين أو المذهب فهي الاخـرى ظـاهرة دخلـت علـى المجتمع العراقي مؤخرا . وبإعتقادنا فإن حضور الدين في السياسة العامة وفي جميـع جزئياتهـا كان له الاثر الكبير ، في أحد جوانبه، في تطور هذه الظاهرة لانها أدت الى أن تتحـول الخلافـات

والنزاعات السياسية الى خلافات دينية أو طائفية حتى صار يسميها الكثير من المحللين السياسيين لكل ماينتج عنها من افعال بالجرائم الطائفية.

لقد أنعكس ذلك على إرتفاع حجم النفقات الامنية ضمن تخصيصات الموازنة العراقية بدلاً من توجيهها نحو المجالات الاستثمارية من جهة ، كما ان لحالة عدم الاستقرار الامني آثار خطيرة تعمل على تعطيل عملية إعادة الاعمار إذ يعمل عدم الاستقرار الأمني على حرمان الموازنة العامة من العديد من فرص الاستثمار والحصول على الايرادات اللازمة لإعادة الاعمار من جهة أخرى والجدول الآتي يوضح تخصيصات وزارتي الداخلية والدفاع ونسبتها الى الموازنة العامة.

جدول (2)

تخصيصات وزارتي الداخلية والدفاع ونسبتها الى الموازنة العامة (2003-2009)

(مليون دينار)

السنة	تخصيصات الدفاع والداخلية	نسبتها الى الموازنة العامة%	نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي %
2003*	61148	11	0.2
2005	3215724	8.9	5.0
2006	8042501	15.7	8.4
2007	9228561.2	17.8	8.5
2008	13536259	22.6	8.6
2009	11332268	16.4	8.1
2010	12922210.81	15،4	8،15
2011	14225730،1	14،7	6،7
2012	17171802	12،7	7،02

المصدر : من إعداد الباحثان بالاستناد الى :

- وزارة المالية دائرة الموازنة .
- تخصيصات وزارة الداخلية فقط .

كما يبن الجدول التالي انخفاض حجم النفقات الاستثمارية ضمن تخصيصات الموازنة العامة والذي يعد من أبلغ المؤشرات دلالة على أن الموازنة العراقية لم تتبنى أصلاً هدف القضاء على مشكلة ألبطالة أو التخفيف من حدتها من خلال توليد فرص عمل جديدة تمتص العاطلين عن العمل وما يترتب على ذلك من انخفاض في مستويات الفقر والحرمان وبما يؤدي الى القضاء على السلوكيات الاجتماعيه الخاطئة وأبرزها الجريمة والعنف.

جدول (3)

نسبة نفقات الموازنة العامة الإتحادية التشغيلية والإستثمارية إلى أجمالي النفقات للاعوام 2006-2012(٪)

السنة	النفقات التشغيلية %	النفقات الاستثمارية %
2006	81.8	18.2
2007	75.5	24.5
2008	70.8	29.5
2009	78	21
2010	72	28
2011	68.9	31.1
2012	68	31.8

المصدر /د.انعام مزيد ،اصلاح الموازنه العراقية ...طريقنا المستقبلي ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،2013،العدد9،ص200

قياس وتحليل العوامل المؤثرة في المواطنة :

1- كيف يمكن أن نعبر عن المواطنة رقمياً

في هذه الفقرة سنحاول إيجاد مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل جوهري في المواطنة ، وذلك بغية معرفة مستوى تأثيرها في المواطنة ، ومن ثم اتاحة الفرصة لصاحب القرار لأيجاد السياسات والحلول التي يمكن عن طريقها تعزيز روح المواطنة لدى الأفراد بما يحقق مصلحة الجميع .

ان المشكلة التي يمكن أن تواجهنا في تحقيق هدفنا هذا هي صعوبة قياس المواطنة بأرقام محددة كونها ، وكما ذكرنا في فقرة سابقة ، تعبر عن علاقة بين الدولة والمواطن ، أو كونها تعبير عن الأنتماء الى وطن . من هنا تظهر الصعوبة في ايجاد قياس رقمي للمواطنة .

ولحل مثل هذه المشكلة ، ولكوننا عبرنا عن تكاليف المواطنة الناقصة بمجموعة مؤشرات مثل: الفساد الاقتصادي ، هجرة الكفاءات ورؤوس الأموال ، صراع المجموعات وتدهور الوضع الأمني ، لذا فسنستفيد من هذه المؤشرات (سواء بنفس المؤشر أو بمؤشر معبر عنه) للتعبير عن المواطنة .

ان الفساد الاقتصادي هو تعبير عن مواطنة ناقصة .كما ان تأزيم الوضع الأمني في البلد بقتل الآخرين أو بتدمير البنية التحتية للبلد لتحقيق هدف مجموعة معينة أو عدد محدود من المجموعات هو تعبير آخر عن المواطنة الناقصة . ويبقى السؤال قائماً ... كيف نقيس الفساد الاقتصادي وكيف نقيس تدهور الوضع الأمني ؟.

لكي يمكن قياس الفساد الاقتصادي يمكن الأستناد الى المؤشرات الدولية حول الفساد والتي تصدرها منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) [48] وهي ترتيب العراق سنوياً في سلم الفساد العالمي ، وكذلك مؤشر الفساد TI (Transparency Index) .

أما بالنسبة الى مؤشر صراع المجموعات وتأثيره السلبي في الوضع الأمني فيمكن استخدام عدة مؤشرات سبق التطرق اليها في فقرة سابقة مثل تخصيصات وزارتي الدفاع والداخلية في الموازنة العامة للدولة ، ونسبة هذه التخصيصات الى الموازنة العامة للدولة ، وكذلك نسبتها إلى الناتج المحلي الأجمالي . أن تدهور الوضع الأمني سيدفع الحكومة نحو زيادة تخصيصات هاتين الوزارتين في الموازنة العامة للدولة ، وبالتالي يمكن أن يكون مؤشر زيادة التخصيصات مؤشراً معبراً عن التدهور الحاصل في الوضع الأمني .

2- ماهي العوامل المؤثرة في المواطنة ؟

لقد أشرنا ، وضمن البعد الفكري للمواطنة ، إن المواطنة هي تعبير عن الحقوق والواجبات . إن حقوق المواطن الكاملة غير المنقوصة تشكل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في مواطنته . ومتى ما شعر المواطن ان حقوقه أصبحت منقوصة عندها سينعكس ذلك في مستوى مواطنته .

ان جزءاً من حقوق الفرد من وطنه هو حقه في الحصول على عوائد هامة من تحقيق التنمية المستدامة كالحق في العيش حياة طويلة وصحية ، الحق في الحصول على المعرفة والحق في توافر الموارد لمستوى معيشي لائق ، وغير ذلك من الحقوق . وبالتالي فان زيادة المكتسبات من هذه الحقوق يكون دافعاً هاماً للمواطنة الحقيقية . لذا يمكن استعمال متغير أو أكثر يعبر عن التنمية المستدامة كمتغير رئيس يؤثر في مستوى المواطنة . حيث يمكن استعمال متغير خط الفقر أو فجوة الفقر أو نسبة السكان غير الآمنين غذائياً . أو مؤشرات متعددة تخص التعليم مثل صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي . أو مؤشرت تخص مستوى ونوع الخدمات الصحية المقدمة للناس مثل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة أو ومعدل وفيات الأطفال الرضع وغير ذلك من مؤشرات [49] للتعبير عن حقوق الأفراد المكتسبة . حيث يمكن أن يؤدي زيادة معدلات

---

[48] - منظمة الشفافية الدولية هي مجموعة من 100 فرع محلي، مع سكرتارية دولية في برلين، بالمانيا. تاسست في عام 1993 بالمانيا كمؤسسة غير ربحية, وهي الآن منظمة عالمية غير حكومية . ويمكن اعتبارها منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد. منذ العام 1995 بدأت بإصدار مؤشر فساد سنوي (إنجليزي: Corruption Perceptions Index CPI) وهي تنشر أيضاً تقرير الفساد العالمي، هو بارومتر لمستوى الفساد في العالم . للتفاصيل راجع :
www.transparency.org/

[49] - للمزيد من التفاصيل حول هذه المؤشرات أنظر :

الفقر الى انخفاض الشعور بالمواطنة متجسدة بزيادة مستويات الفساد أو تدهور الوضع الأمنـــي . كما أن انخفاض نصيب الفرد من التعليم أو الصحة يمكن أن يؤدي إلى نفس النتائج .

استناداً الى ذلك سيتم قياس تأثير هذه المتغيرات في مواطنة الأفراد إذ سيتم استخدام أســلوب القياس الاقتصادي لمعرفة تأثير هذه المتغيرات ، ولربما غيرها ، في المواطنة الناقصة

3- قياس تأثير العوامل المؤثرة في المواطنة

تم استخدام منهج القياس الاقتصادي بغية تحليل العوامل المؤثرة في المواطنة الناقصة . إذ تــم استخدام البيانات الظاهرة في الملحــق الاحصــائي -1- وذلــك للمــدة 2005- 2011 بغيــة استكشاف أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في مواطنة الأفراد . ومع ان البيانات كانــت قليلــة نسبياً إلا أنه تم تقدير البيانات الناقصة ، كما لم يكن بالأمكان استخدام بيانات أوسع من هذه أما لنقصها أو لصغر الفترة الزمنية أساساً .

لقد تم تجربة عدة خيارات وعدد كبير من المتغيرات وتم الحصول على أفضل النتائج ، وكمــا يظهرها الأنموذجين التاليين ، إذ يخص الأنموذج الأول واحداً من مؤشرات نقــص المواطنــة ، وهو مؤشر ترتيب العراق في سلم الفساد العالمي . أما الثاني فــيخص المؤشــر الثــاني مــن مؤشرات المواطنة وهو نسبة تخصيصات وزارتي الدفاع والداخلية الى التخصيصات الأجماليــة للموازنة الحكومية ، والذي يعبر بزيادته عن زيادة مستوى الصراع المحلي ، وكما أوضــحناه سابقاً :

```
Corr t = 71.1 + 3.96 Pov.Gap + 0.525 Corr t-1

          2.29     1.51         3.84
```

```
Sec.Budg./Total t = 4.39 + 1.70 Pov.Gap + 0.367
Sec.Budg./Totalt-1
                    2.77       7.13          6.07
R-Sq = 95.1%   R-Sq(adj) = 91.8%   F=29.15    DW=2.53
```

د.وفاء المهداوي و د. قصي الجابري ، الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في العراق " انجاز وتقويم" ،دراسة مقدمة الى المعهد العراقي للأصلاح الاقتصادي ، بغداد ، 2011 ، ص ص 27-97.

نتائج الأنموذجين معنوية من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية ، وبالتالي فمن الممكن استعمالها لأغراض التحليل .

4- تحليل العوامل المؤثرة في المواطنة :

من خلال الأنموذجين السابقين يبدو لنا ما يلي :

الأنموذج الأول :

أ- من خلال نتائج الأنموذج الأول يبدو لنا أن الفقر عامل هام ومؤثر في مواطنة الأفراد . فوفقاً للنموذج المقدر فان زيادة مستوى الفقر ، وكما تعبر عنه فجوة الفقر ، يؤدي الى زيادة مستويات الفساد . فزيادة فجوة الفقر بمقدار 1% يؤدي الى تراجع وضع العراق في مراتب الفساد بمقدار أربعة مراتب تقريباً .

ان فجوة الفقر هي مؤشر من مؤشرات الفقر في أي بلد وهي تقيس مستوى ابتعاد الأسر عن خط الفقر. أما خط الفقر فهو مستوى من الدخل أو الأنفاق يفرق بين الناس الفقراء عن غير الفقراء . أو انه قيمة الدخل أو الأنفاق التي ينبغي أن يصل اليها الفرد حتى لا يعد فقيراً .

من هنا يظهر التأثير الهام لحقوق الإنسان المادية في تدعيم مواطنته . ان المواطنة ترتفع لدى الأفراد بمقدار ما يحصلون عليه من حقوق مادية من بلدانهم ، ولذلك ظهر أن الدول الأقل فقراً في العالم لعام 2012 هي الدول الأقل فساداً في العالم كنيوزلندا والدنمارك . فيما احتلت الدول الفقيرة ذيل قائمة الفساد العالمي كالصومال والسودان . وقد احتل العراق المرتبة 169 ضمن الـ 176 دولة التي ضمها تقرير الفساد العالمي لعام 2012 ، أي انه ظهر في المرتبة السابعة ما قبل الأخير حيث تلاه سبع دول منها السودان و الصومال ، والتي تقع في ذيل القائمة [50].

ب- ولكن الفقر ليس الوحيد المؤثر في المواطنة ، فقد ظهر من النموذج المقدر ان الزيادة في الفساد للفترة السابقة يؤدي إلى المزيد من الفساد للفترة الحالية . بمعنى ان هنالك أثراً تراكمياً للفساد يتزايد مع الزمن . بمعنى أن أعباء تدني المواطنة لدى الأفراد ستظهر بشكل أثر تراكمي يتزايد مع الزمن اذا لم تظهر جهود استثنائية للحد من تدهور مثل هذا الوضع .

---

[50] أنظر في ذلك

www.transparency.org/cpi2012

لقد ظهر من الأنموذج ان هذا المتغير يحضى بمعنوية عالية جداً وفق اختـــــــــبار (t) . ان شيوع ظاهرة الفساد في العراق وانتشارها بين الناس عن طريق وسائل الأعلام المختلفة ، مع ضعف آليات المسائلة والعدالة وعدم وجود رادع قانوني أو عقاب يتلاءم مع طبيعة الحدث سيؤدي بذاته الى المزيد من الفساد . وهذا يعني ان غياب المعالجات سيجعل ظاهرة الفســاد تتسع وتتعمق وتتجذر في المجتمع ، وقد يصل المجتمع الى مستوى يكون فيه الفساد نمطاً من أنماط الحياة أو العمل ، وقد يتحول الى قيمة اجتماعية داخل المؤسسات ... وبالتالي فإن أثــر المواطنة الناقصة هو أثر تراكمي عندما لا تظهر ستراتيجية تعتمدها الحكومة لمحاربة مثل هذا السلوك .

الأنموذج الثاني :

أ- لقد ظهر من خلال الأنموذج الثاني ان للفقر أثراً في تقوية الصراع وتعزيز تــدهور الوضــع الأمني . لقد تم التعبير عن الفقر من خلال مؤشر فجوة الفقر . ان زيادة فجوة الفقر بمقــدار وحدة واحدة سيكون له دور في تدهور الوضع الأمني ، وبالتالي توجه الحكومة للسيطرة على هذا الوضع عن طريق زيادة تخصيصات الوزارات الأمنية كوزارة الدفاع والداخليــة بمقــدار 1.7% . ان توجيه الموارد من الاستخدامات السلمية إلى الاستخدامات الأمنيــة أو العســكرية يعني المزيد من الأفقار . ان هذا قد يؤدي الى ظهور أثر تراكمي لتدهور الوضع الأمني وهــذا ما رصده الأنموذج عبر متغيره الثاني وكما سيتم توضيحه في الفقرة القادمة .

ب- لقد بين الأنموذج المقدر ان لتدهور الوضع الأمني آثاراً تراكمية أيضاً . بمعنــى ان التــدهور الحالي في الوضع الأمني ، وطالما لم تتمكن الحكومة من الحد منه ، سيؤدي بذاته الى المزيد من التدهور في الوضع الأمني ، وبالتالي يمكن القول ان الأرتخــاء الحاصــل ((أي الضــعف الحاصل)) في الوضع الأمني الحالي يمكن أن يكون السبب في انفجار العنف ، وبسهولة ، في المستقبل . ان هذا يعني المزيد من التخصيصات للوزارات الأمنية علــى حســاب الــوزارات الخدمية .

ان مستويات البطالة المرتفعة ، وتدني المستوى المعيشي لكثير من السكان يدفعهم إلــى البحــث عن مجموعات توفر لهم القوة ومستوى من الدخل يعينهم على تلبية متطباتهم اليوميــة . فــإذا تناسبت الدعاية الأعلامية للمجموعات مع افكار الفرد فان ذلك سيســلب منــه هويتــه الوطنيــة

ويمنحه هوية المجموعة التي ينتمي إليها ، وبالتالي سيحقق مطالب المجموعة حتى وإن كانت على حساب مصلحة الوطن . ومن هنا تأتي الدوافع الأجرامية للأفراد الذين يرتكبون أعمالاً مسلحة لصالح طرف أو مجموعة معينة على حساب الأمن الأنساني للمجموع . ان هذا سيكون سبباً هاماً لضعف المواطنة خاصةً لدى الشباب .

ان الآثار التراكمية لتدهور الوضع الأمني غالباً ما تنجم عن عدم قدرة الحكومة من السيطرة على العنف . وبالتالي فإن الستراتيجيات الحكومية الفاشلة لمحاربة العنف ستؤدي إلى ضعف مصداقية الحكومة في انهاء هذا العنف. عندها ستكون المجموعات المسلحة هي الملاذ الآمن للشباب . إن استدامة العنف وتدهور الوضع الأمني تجعل من المهم وضع ستراتيجية تؤمن بها جميع الأطراف المشاركة في العملية السياسية لمحاربة العنف ، وبناء ستراتيجية وطنية للسلام . ان الجهود الحكومية لمحاربة العنف والجماعات المسلحة تحتاج إلى جهود استثنائية وبمساعدة الجميع ، لأن مثل هذا الدور الحكومي هو من المهام غير السهلة التي تضطلع بها الحكومات . لقد كشف تقرير صادر عن البنك الدولي ان (انشاء المؤسسات الشرعية القادرة على الحيلولة دون تكرار العنف هو صراحةً أمر بطيء اذ يستغرق جيلاً كاملاً . وحتى أسرع البلدان تحولاً تستغرق ما يتراوح بين 15 و 30 سنة لكي ترتقي بأدائها المؤسسي)51 .

[51] - للمزيد من التفاصيل أنظر :
البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم 2011 : الصراع والأمن والتنمية ، القاهرة ، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع ، 2011 ، ص 11 .

الاستنتاجات والتوصيات

أولا :-الاستنتاجات

1- المواطنة علاقة ذات جانبين :- لا تكتمل المواطنة إلا بهما ،الجانب الأول يتمثل بكونها علاقة أقرتها المصادر الفكرية والايديولوجية وجسدت طبيعتها العلمية بأن(المواطنة هي مصدر السلطات لأي حكومة, وهي مجموعة حقوق لابد للسلطة من ان تؤديها لمواطنيها وهي واجبات على المواطن أن يؤديها بإطاعتة للقانون لا بالخضوع المطلق للسلطة).

2- المواطنة بين المفهوم الغربي والإسلامي :-ان مفهوم المواطنة قد قطع شوطا تاريخيا طويلا حتي اكتمل وبلغ غايته, بدأت مع التشكل الجنيني لمتغير المواطنة في دولة المدينة الإغريقية والرومانية, ثم تابع المتغير تطوره واكتماله عبر المراحل التاريخية المتتابعة, وبلغ قمة نضجه مع تأسيس الدولة القومية وفي عصر العولمة بدأ انفصال المواطنة عن الدولة القومية لصالح نمو المواطنة العالمية ،اما الدين الاسلامي فقد كان له نظرته الخاصة المتكاملة نحو المواطنة والمختلفه عن التدرج التاريخي الغربي للمفهوم الذي اختلفت الدول العربية في اتباعها له ومنها العراق .

3-الدول العربية والمواطنة :-لعبت الدولة في العالم العربي دورا مضادا في وأد أو عرقلة نمو مفهوم المواطنة. فقد ساهمت أولوية السلطة أو الدولة على الفرد أو المواطن ولا تزال في تراجع البعد الديمقراطي في هذا الفكر ومن ثم تهميش مبدأ المواطنة إن لم يكن إهماله,

4 - اجتثاث الفقر وتحسين المستوى المعيشي حق أساسي من حقوق المواطنة : فالتنمية البشرية المستدامة ، والتي يعتبر مبدأ القضاء على الفقر والجوع واحد من أهدافها ، تعد حقاً أساسياً للشعوب طالما إنها تنمية قائمة على (مبدأ الحق) ، وبالتالي فهي ركن أساسي من ألأركان التي يقوم عليها مبدأ المواطنة الصالحة . لقد ظهر من خلال التقديرات القياسية ان الفقر عامل هام ومؤثر في مواطنة الأفراد . فاذا عرفنا ان للفقر أثراً تراكمياً (فالفقر يولد فقراً) يبدو لنا أهمية اجتثاث الفقر في تحقيق المواطنة الصالحة .

5- ان للفساد أثراً تراكمياً يتزايد مع الزمن : ان شيوع ظاهرة الفساد في العراق وانتشارها بين الناس عن طريق وسائل الأعلام المختلفة ، مع ضعف آليات المساءلة والعدالة وعدم وجود رادع قانوني أو عقاب يتلائم مع طبيعة الحدث سيؤدي بذاته الى المزيد من الفساد . ويتعمق مثل هذا الأثر في ظل وجود مستوى آخر من الفقر.

6- إن للفقر أثراً في تقوية الصراع وتعزيز تدهور الوضع الأمني : لا يقتصر أثر الفقر في الفساد وانما يتجاوزه الى أمكانية الإنتماء الى وحدة من وحدات الصرع ، مما يقوي من أثر هذا الصراع بانتماء المزيد من الأفراد ، وستظهر مجموعات كبيرة متصارعة ، وقد يصل الأمر إلى انتزاع الروح الوطنية لصالح مصلحة الجماعة .

7- ان تدهور الوضع الأمني دون حل سياسي مقبول أو دون مقدرة حكومية كاملة سيؤدي إلى تفاقم الصراع : لقد بين النموذج المقدر ان لتدهور الوضع الأمني آثاراً تراكمية أيضاً . بمعنى أن التدهور الحالي في الوضع الأمني ، وطالما لم تتمكن الحكومة من الحد منه ، سيؤدي بذاته الى المزيد من التدهور في الوضع الأمني . إن الآثار التراكمية لتدهور الوضع الأمني غالباً ما تنجم عن عدم قدرة الحكومة من السيطرة على العنف . وبالتالي فان الستراتيجيات الحكومية الفاشلة لمحاربة العنف ستؤدي إلى ضعف مصداقية الحكومة في إنهاء هذا العنف .

8- ان الجهود الحكومية لمحاربة العنف والجماعات المسلحة تحتاج الى جهود استثنائية وبمساعدة الجميع : ان سلب امتيازات مجموعات معينة أخذت تعمل خارج الأطار السياسي من قبل مجموعات أخرى دخلت ضمن هذا الأطار يجعل من الأولى مناطق اختراق سهلة للقيام بأنشطة تعمل على زعزعة الأمن الوطني . ان هذا يؤكد أن لبعض الأفراد القدرة على استبدال مصلحة الجماعة بمصلحة الوطن ، عندها سيعتبر هؤلاء أن مصلحة الجماعة هي أساس المواطنة الصالحة ، بل هي المواطنة نفسها .

ثانيا ، التوصيات ،

1- بناء ستراتيجية للسلام الوطني : فالاضطرابات الأمنية التي لازمت العراق بعد عام 2003 والتي أخذت تهدد كافة الجهود التنموية التي تبذل في سبيل أعادة أعمار العراق وبناء ستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يكون هدفها تحقيق الامن والسلام والإنصاف والشفافية والتمكين فأفرزت مجموعة تحديات اقتصادية واجتماعية يتصدرها حالة الركود في النشاط الاقتصادي وتفاقم معدلات البطالة الظاهرية لتصل 15 % عام 2008 وارتفاع أعداد الفقراء ليصل الى 6.9 مليون نسمة عام 2007 . ليعيش العراقيون حالة من الأمن الوطني مما يتطلب ضرورة بناء ستراتيجية للسلام الوطني في العراق تكون معززة لستراتيجية التخفيف من الفقر وداعمة لرؤية خطة التنمية الوطنية 2010 ــ 2014 ، مثلما يكون تخفيف الفقر وحفز النمو الاقتصادي داعماً للسلام الوطني.

2- الأهتمام بظاهرة الفقر في العراق : ان من أساسيات عمل الحكومة هو تحسين المستوى المعيشي للمواطنين كون ان حق المواطن في حياة كريمة هو من أهم الحقوق . وتلعب السياسات الحكومية دوراً مؤثراً في حياة الفقراء . ويمكن أن يتجسد ذلك بالالتزام الحكومي بحق الفقراء في حياة أفضل وتمكين أوسع وذلك بسياسات حكومية لا تشكل نتائجها أعباءاً أضافية على الفقراء . أن من مستلزمات تبني سياسات حكومية منصفة تعمل من أجل الفقراء هو أن يكون هنالك نظام استهداف للفقراء واضح المعالم والسمات ليتسنى بسهولة التقاطهم كنقاط استهداف. وهنا لا بد من التأكيد على الدور المهم الذي تلعبه البطاقة التموينية كشبكة أمان اجتماعي للفقراء . ان من المهم التأكيد على أن المؤشر الأساسي الذي يمكن الأستعانه به لأتخاذ قرار الغاء البطاقة التموينية هو معدل البطالة . إذ لا زالت البطالة تشكل ما يقارب 11% من السكان . وفي الوقت الذي تتمكن الحكومة به من خفض هذا المعدل الى 3% أو 5% في ذلك الوقت فقط يمكن الكلام عن الغاء البطاقة التموينية .

3- العمل بسياسات حكومية بأقل الأعباء :ان أي سياسة حكومية تثير التوقعات التضخمية لدى الجمهور هي سياسة غير مرغوبة وتتناقض مع أهداف المواطنة كونها تسلب الناس مواردهم التي تحقق لهم العيش الكريم . ومن هنا يأتي دور المؤسسات الاقتصادية الرئيسية كوزارة المالية والبنك المركزي وغيرهما من المؤسسات الاقتصادية كمؤسسات ضابطة للتضخم . وعليه لا بد من مناقشة أي قرار اقتصادي حكومي على عدة مستويات سواء في تلك المؤسسات أو في أطار المؤسسات الأكاديمية لتوسع دائرة النقاش وأخذ الأراء المتعددة لكل هذه المستويات التخصصية . أن السياسات الاقتصادية الحكومية التي لا تحقق التزاماً حكومياً بتقديم الحقوق الأساسية للمواطنين ، بما في ذلك حقوقهم المعيشية ، هي سياسات لا تتسم بالمصداقية.

4- وضع ستراتيجيات موثوقة لمحاربة الفساد : يعمل الفساد على سرقة حق الفقراء وسوء إدارة الموارد العامة للدولة. كما يعتبر الفساد واحداً من العوامل التي تؤثر بشكل بالغ في النشاط الاقتصادي باعتباره واحداً من العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار ما يعني ان له تأثيراً غير مباشر في معدلات البطالة والفقر ، ومن ثم فهو يعمل على سلب الناس حقوقهم ولمصلحة فئات معينة ، قد تكون متحكمة . فضلاً عن كونه واحداً من العوامل التي تمنع ايصال الدعم الحكومي إلى مستحقيه من الفئات الفقيرة . من ناحية أخرى فأن الفساد يوجة الموارد الحكومية نحو فئات متحكمة على حساب خدمات حكومية هامة كالصحة والتعليم والتي تشكل أساساً لتخفيف الفقر . كما ان الفساد يؤدي الى ضياع الفرص ، والى المزيد من التهميش مما يعني

المزيد من الفقر . من ذلك يبدو ان وجود سياسات لاجتثاث الفساد ومعاملته معاملة الارهاب ينبغي ان تكون واحدة من الدعائم الأساسية لتحقيق المواطنة الصالحة . لذا لا بد من وجود موقف مضاد للفساد الاقتصادي تعبر عنه كل الكتل السياسية ببيان مشترك تعلن فيه براءتها من كل من يثبت ادانته بأي من تهم الفساد الاقتصادي.

6- بناء ستراتيجية مواتية للتعليم : يعتبر التعليم عنصراً محورياً في أية ستراتيجية لبناء الأنسان وبحقوق كاملة ، فضلاً عن الدور الذي يلعبه التعليم في الحد من معدلات الفقر ، حيث إن هنالك رابطاً قوياً بين التعليم والصحة وبين التعليم والفقر . لذا فأن من شأن بناء ستراتيجية للتعليم أن يديم زخم ستراتيجية التنمية ويدعم ستراتيجية تخفيف الفقر ، وبالتالي فالتعليم هو عنصر أساسي للحد من المواطنة الناقصة .

أن العنصر الأساسي لدعم التعليم يكمن في زيادة التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع الحيوي لكي يكون بالأمكان تطير الخدمات التعليمية كماً ونوعاً . أن من شأن ذلك أن يزيل المدارس الطينية التي لازالت قائمة في بلد نفطي كالعراق . وان يمنع مدارس الدوام الثنائي . وكذلك تجهيز المدارس بالمستلزمات الأساسية لتحقيق مستوى تعليمي متطور . وتطوير قدرات المدرسين ، ومنع التسرب من التعليم . إن من شأن ذلك تطوير العملية التعليمية وبالشكل الذي يدعم المواطنة الصالحة .

قائمة المصادر

ـ الكتب العربية

1-أبن منظور، لسان العرب،ط1،ج15، دار صادر للطبع والنشر، بيروت، سنة 2000م.

2-بيتر ايغن ،شبكات الفساد والافساد العالميه ،ترجمة محمد جديد ،ط1،سوريا ،.2005

3-د.عدنان ياسين مصطفى،الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق/ تحليل سوسيولوجي ، . العارف للمطبوعات، بيروت،- الطبعة الأولى، نيسان - ابريل، 2009م.

4- *د.محمد عاطف غيث(قاموس علم الاجتماع) – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – 1995م*

5-د.محمد محمود غنيمي، فائض العمالة في الدول النامية، عالم الكتب، القاهرة، 1983

ـ الندوات والدوريات

1-د.انعام مزيد ،اصلاح الموازنه العراقية ...طريقنا المستقبلي ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،2013،العدد.9

2-د. سامي مهدي العزاوي ، مفهوم المواطنة لدى الشباب العراقي، مركز أبحاث الطفولة والأمومة.

3–د.عبد اللطيف عبد الله ،هجرة رؤوس الاموال الى الخارج الاسباب والاثار ووسائل المعالجة ،المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الاسلامي ،مكة المكرمه ،2007.

4–أ.م.د عبد الحسين السلطاني ، م.د نعمة عبد الصمد الاسدي ،معايير جذب الكفاءات العلمية خارج البلد من وجهة نظر الكفاءات العلمية داخل البلد،المؤتمر الأول لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي الذي تقيمه جامعة الكوفة،2009،.

5–محمد عبد الله البكري ، أثر البطالة في البناء الأجتماعي ، مجلة العلوم الأجتماعية ، المجلد (32) ، العدد (2) ، الكويت ، 2004 .

6–د.وفاء المهداوي و د. قصي الجابري ، الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في العراق " انجاز وتقويم" ، دراسة مقدمة الى المعهد العراقي للأصلاح الاقتصادي ، بغداد ، 2011 .

7– ياسر خالد عبد بركات،مبدأ المواطنة واستحقاق الدستور الدائم مركز المستقبل للدراسات والبحوث / 1426هـ / 2005.

ـ والرسائل والاطاريح :ـ

1–حسين جابر ،الفساد الاقتصادي وإثارة على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ،اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد –جامعة بغداد ،.2008

2–عباس علي محمد ،الامن والتنمية دراسة حاله العراق 2003–2007،رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد –جامعة البصرة ،2010.

ـ المصادر الانكليزية

Gold Dynamics of Corruption, The Rol of the United Nations Helping Member States Build Integrity to Curb Corruption, CICP–3, Vienna.

ـ وثيقة الكترونية

1– حمود القشعان ود.يعقوب الكندري ومحمد الضويحي ، ممارستنا للهوية والمواطنة بمفهومها الجديد ،دراسة نشرت في جريدة افاق الكويتية ،العدد 954 العدد العاشر –يونيو .2012

2– د.سيف المعمري ، تصورات المعلمين عن المواطنة وتربيتها: دراسة تحليلية للأدب التربوي في ثلاث مناطق عالمية دراسات في المناهج وطرق التدريس الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس عدد (157)، أبريل،2010

3- د.صميم القاضي،في موقف المواطنة العراقية: ضرورات نضج الحراك العفوي إلى تحرك واع الحلقة-2،وثيقة الكترونيةhttps://iraqfreevoice.wordpress.com

4-د.عبد الفتاح سراج ،المواطنة والأمن القومى وثيقة الكترونية ،.
. n m1771971.moontada.com/t5-topic

5-عبد الحسين شعبان،في ثقافة المواطنة ، الحوار المتمدن ،العدد 2644 ، 2009،وثيقة الكترونية.

6- د.علي ليلة،المجتمع المدني العربي -قضايا المواطنه وحقوق الانسان ،كتاب الكتروني2118=id& book =page? ?/ar/index.php egyptian.com-anglo.ebooks

7-عبد المنعم عنوز ،تفاقم الجريمة في العراق ،الحوار المتمدن ،2006،العدد 1668 .

8-د.عماد عبد اللطيف سالم الاقتصاد العراقي : قيود ومحددات صنع السياسة في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق الحوار المتمدن - العدد: 3724 - 2012 .

9-عادل نايف أبوترابة،إشكالية الولاء في العقل العربي العراق نموذجا،الحوار المتمدن - العدد: 1368 - 2005 / 11 / 4

10- د.فهد إبراهيم الحبيب تربية المواطنة : الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة،جامعة الملك سعودmontadarab@yahoo.commontadarab@yahoo.com ،

11- د.كمال البصري ،تغيب المواطنة الخطر القادم ،المركز العراقي لتنمية المواطنه والديمقراطية ، وثيقة الكترونية .

12- ليث زيدان، مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي ،وثيقة الكترونية https://groups.google.com/d/topic/fayad61/Vo8GKipqdbY

13- هلال ال فخر الدين ،الامام علي وحقوق المواطنه ،شبكة النبأ المعلوماتيه ،الاحد 27تموز 2008

14-ناجي الغزي:المواطنة أهم مقومات قيام المجتمع الديمقراطي في العراق -المركز العراقي للتنمية المواطنة والديمقراطية.

15-و.ر.بوينغ، عناصر نظرية في الهجرة الدولية والتعويض عنها، النشرة السكانية، الاسكوا،العدد 17، كانون الأول،1979.

16-د.وليد الحيالي -إعادة الثروة البشرية المهاجرة ومستقبل العراق - كفاءات وطاقات كبيرة يحتاجها الوطن لإعادة أعماره -الحوار المتمدن ،العدد 627 ، 2003

17-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011.

18-البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم 2011 : الصراع والأمن والتنمية ، القاهرة ، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع ، 2011 .

19-البنك الدولي للإنشاء والتعمير ،تقرير التنمية في العالم ،مركز الاهرام للترجمة والنشر ،القاهرة ،1977.

20-منظمة الشفافية الدولية , التقرير العالمي للفساد , للسنوات من 2003 الى 2009 , شبكة المعلومات الدولية .

21-هيئة النزاهة ،جمهورية العراق ،التقرير السنوي 2011.